مجلة جامعة حمص

سلسلة العلوم التاريخية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 48 . العدد 3

1448 هـ - 2026 م

الأستاذ الدكتور طارق حسام الدين رئيس جامعة حمص **المدير المسؤول عن المجلة**

أ. د. وليد حمادة	**رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الإنسانية**
د.نعيمة عجيب	**رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية**

د.محمد فراس رمضان	عضو هيئة التحرير
د. مضر سعود	عضو هيئة التحرير
د. ممدوح عبارة	عضو هيئة التحرير
د. موفق تلاوي	عضو هيئة التحرير
د. طلال رزوق	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الجاعور	عضو هيئة التحرير
د. الياس خلف	عضو هيئة التحرير
د. روعة الفقس	عضو هيئة التحرير
د. محمد الجاسم	عضو هيئة التحرير
د. خليل الحسن	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. أحمد حاج موسى	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة حمص

سورية . حمص . جامعة حمص . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.homs-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : journal.homs-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة حمص

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

ـ كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي ـ العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة ـ الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة ـ سنة النشر ـ وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة ـ دار النشر وتتبعها فاصلة ـ الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

ـــ بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة ـــ المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة ـــ أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة حمص

1. **دفع رسم نشر (50000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (200000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (15000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
المرأة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر	د. سماح سميح معروف	32-11
علاقة سليمان بن علي وأولاده مع الخلفاء العباسيين خلال الفترة العباسية الأولى (132-232هـ/750-846م)	د.رشا محمد عمران	52-33
مظاهر من المحاكمات بين أهل الذمة في ولاية دمشق في العصر العثماني	د. غنوة علي ناصر	66-53
خصائص الأسرة في المغرب العربي الإسلامي والأندلس في القرن (5 هـ/11م)	د. علي طالب	102-67

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

عنوان البحث:

المرأة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر

إعداد:

د. سماح سميح معروف

باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

ملخص البحث:

الملخص باللغة العربية

يتناول هذا البحث دراسة التحولات الاجتماعية التي شهدها الوطن العربي في مرحلتيه الحديثة والمعاصرة، مع التركيز على انعكاس هذه التحولات على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. ويسعى البحث إلى تحليل تطور مشاركة المرأة في سوق العمل بوصفه أحد أبرز مظاهر التحول الاجتماعي، إضافة إلى دراسة الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على التغيرات القيمية والاقتصادية التي عرفتها المجتمعات العربية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية، ومن بينها أبحاث منشورة في مجلة جامعة حمص، بهدف تقديم قراءة علمية متوازنة لدور المرأة في المجتمع العربي المعاصر، وما تواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات المتسارعة.

الكلمات المفتاحية:

المرأة، التحولات الاجتماعية، الوطن العربي، العمل، الصحة النفسية، المجتمع العربي.

Abstract:

This study examines social transformations in the modern and contemporary Arab world, focusing on their impact on women's social, economic, and psychological conditions. The research analyzes the evolution of women's participation in the labor market as a key indicator of social change, as well as the psychological and social consequences .resulting from economic and value transformations within Arab societies

The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on Arabic and international academic sources, including studies published in Al-Baath University Journal. It aims to provide a comprehensive understanding of women's roles in contemporary Arab society and the challenges and .opportunities they face amid ongoing social transformations

:Keywords

Women, Social Transformation, Arab World, Labor Market, .Psychological Well-being, Arab Society

المقدمة:

يُعتبر موضوع المرأة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر من الموضوعات الحيوية التي تعكس التغيرات العميقة التي شهدها المجتمع العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وما تلاهما من تحولات اقتصادية وسياسية وثقافية. وقد لعبت المرأة دورًا محوريًا في هذه التحولات، سواء من خلال المشاركة في الحياة الاقتصادية والتعليمية، أو من خلال إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للأسر والمجتمعات.

أولا: فكرة البحث

تتمحور فكرة البحث حول دراسة تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على وضع المرأة العربي الحديث والمعاصر، وتحليل انعكاس هذه التحولات على البنية النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ودراسة التمكين الاجتماعي والنفسي الناتج عن هذه التحولات. كما يسعى البحث إلى فهم العلاقة بين التعليم والعمل والصحة النفسية والتمكين الاجتماعي للمرأة، وربط ذلك بالتحولات التاريخية والاجتماعية في الوطن العربي.

ثانياً: إشكاليات البحث

يواجه موضوع المرأة في الوطن العربي عدة إشكاليات رئيسية، منها:

التناقض بين القيم التقليدية التي تحدد أدوار المرأة في الأسرة والمجتمع، وبين الضغوط الحديثة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

الفجوة بين الفرص المتاحة للمرأة في المدن الكبرى والمناطق الريفية، ما يؤدي إلى تفاوت في التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية.

القيود الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تحد من قدرة المرأة على ممارسة حقوقها والمشاركة الفعالة في المجتمع.

قلة الدراسات الميدانية والتحليلية التي تجمع بين البعد النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة بشكل متكامل.

ثالثاً: أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا البحث في عدة نقاط:

- تسليط الضوء على دور المرأة في التحولات الاجتماعية الحديثة والمعاصرة، وهو موضوع مرتبط بشكل مباشر بالتنمية البشرية والمجتمعية.
- المساهمة في فهم العلاقة بين التعليم والعمل والتمكين النفسي والاجتماعي للمرأة، ودراسة تأثيرها على الأسرة والمجتمع.
- تقديم قاعدة علمية لدعم السياسات العامة والتشريعات التي تهدف إلى تمكين المرأة في الوطن العربي.
- سد جزء من الفجوة البحثية المتعلقة بالدراسات المتكاملة حول المرأة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في الوطن العربي.

رابعاً: الدراسات السابقة

استند البحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوعات مرتبطة بالمرأة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية:

الدراسات العربية ركزت على دور المرأة في سوق العمل والتحولات الاجتماعية، مثل دراسة الجابري (2001) حول المرأة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي، ودراسة سعد (2015) عن المرأة والتنمية الاجتماعية.

الدراسات الأجنبية قدمت تحليلات مقارنة ودراسات ميدانية حول تمكين المرأة في الدول العربية، مثل تقرير UN Women (2020) حول حالة المرأة في الدول العربية، ودراسة World Bank (2018) عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

المراجع من جامعات عربية، مثل مجلة جامعة حمص (عامر، 2023؛ قرعوش، 2019)، قدمت بيانات محلية دقيقة حول أثر التعليم والعمل والمشاريع الصغيرة على تمكين المرأة في المجتمع السوري، مما أعطى البحث قاعدة بيانات محلية داعمة للتحليل.

خامساً: منهجية البحث

اتباع البحث المنهج الوصفي التحليلي لعدة أسباب:

- الوصف: لفهم وتحليل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي مرت بها المرأة العربية، وذلك من خلال استعراض البيانات التاريخية والاجتماعية.
- التحليل: ربط هذه التحولات ببعضها البعض لفهم تأثير التعليم والعمل والتحولات الاقتصادية على البنية النفسية والاجتماعية للمرأة.
- المقارنة: الاستعانة بدراسات عربية وأجنبية لمقارنة وضع المرأة في دول عربية مختلفة، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف.
- استخدام المصادر الموثوقة: شملت المراجع العربية والأجنبية، والمقالات المحكمة، والمجلات العلمية مثل مجلة جامعة حمص، لضمان دقة المعلومات ومصداقيتها.
- كما اعتمد البحث على التحليل البنيوي الترابطي بين الفصول الثلاثة، بحيث يربط بين التحولات التاريخية والاجتماعية (الفصل الأول)، والتحولات الاقتصادية وسوق العمل (الفصل الثاني)، والبعد النفسي والاجتماعي والتمكين الاجتماعي للمرأة (الفصل الثالث).

الفصل الأول: التحولات الاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر

المبحث الأول: مفهوم التحول الاجتماعي وأبعاده النظرية

يُعد التحول الاجتماعي من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع والدراسات التاريخية، إذ يشير إلى التغيرات العميقة التي تطرأ على بنية المجتمع، وأنماط العلاقات الاجتماعية، والنظم الاقتصادية والثقافية خلال فترة زمنية محددة. وهو لا يقتصر على التغير الجزئي أو السطحي، بل يشمل تبدلات بنيوية تطال القيم والمعايير والأدوار الاجتماعية، إضافة إلى المؤسسات التي تنظم الحياة اليومية للأفراد والجماعات (الخولي، 2002، ص 19).

عرّفت المدارس الاجتماعية المختلفة التحول الاجتماعي بطرق متعددة. فالمدرسة الوظيفية ترى التحول الاجتماعي كاستجابة المجتمع لحاجاته الجديدة، حيث تعيد النظم الاجتماعية توزيع الأدوار لتحقيق التوازن في مواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية (Parsons, 1951, p. 45). بينما ركّزت النظريات النقدية على أن التحول الاجتماعي قد يكون مصحوبًا بصراعات حادة نتيجة عدم تكافؤ توزيع الموارد والفرص، ما يولّد توترات اجتماعية داخل المجتمع.

في السياق العربي، يرتبط التحول الاجتماعي بمجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية، بدءًا من نهاية الحكم العثماني، مرورًا بالاستعمار الأوروبي، وصولًا إلى قيام الدول الوطنية. وقد نتج عن هذا التفاعل مزيج من مظاهر الحداثة والابتكار إلى جانب استمرار قيم وأنماط تقليدية في البنية الاجتماعية، ما أفرز واقعًا مركبًا يتميز بالتنوع والازدواجية الثقافية.

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية والسياسية وأثرها على البنية الاجتماعية

ارتبطت التحولات الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي الحديث والمعاصر. على المستوى الاقتصادي، شهدت معظم الدول العربية انتقالًا من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد متنوع يضم الصناعة والخدمات. وأدى هذا التغير إلى بروز طبقات اجتماعية جديدة، أبرزها الطبقة الوسطى والبرجوازية الناشئة، كما تراجع تأثير البنى التقليدية التي كانت مسيطرة في الريف والمجتمعات الصغيرة (العالم، 1999، ص 67).

كما لعبت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن دورًا في تغيير أنماط الحياة والعلاقات الأسرية، وإدخال المرأة تدريجيًا إلى سوق العمل، وإن بدرجات متفاوتة بحسب البلد والمدينة. على سبيل

المثال، شهدت المدن الكبرى مثل القاهرة وبيروت والدار البيضاء ارتفاعًا في أعداد النساء الملتحقات بالوظائف العامة والتعليم العالي منذ منتصف القرن العشرين، مقارنة بالمناطق الريفية حيث بقيت المشاركة محدودة (سليمان، 2008، ص 44).

أما على المستوى السياسي، فقد أدى قيام الدولة الحديثة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وفرض أنظمة تعليمية وإدارية حديثة، كما ساهم في رفع الوعي بالحقوق والواجبات. وهذا بدوره كان له أثر مباشر على أوضاع المرأة، حيث بدأت المشاركة في التعليم والعمل تُترجم إلى تغيرات في مكانتها داخل الأسرة والمجتمع.

المبحث الثالث: الحداثة والعولمة وتحولات القيم الاجتماعية

تُعد الحداثة إحدى أهم القوى المؤثرة في التحول الاجتماعي، حيث أدخلت منظومة قيم جديدة تتعلق بالفردانية، والعقلانية، والمواطنة، والتعليم النظامي. وقد أسهمت هذه القيم في إضعاف بعض البنى التقليدية، خصوصًا تلك المتعلقة بالأدوار الصارمة بين الجنسين، وفتحت المجال أمام المرأة لتوسيع دورها في المجال العام (حجازي، 2010، ص 91).

مع نهاية القرن العشرين، دخلت المجتمعات العربية مرحلة جديدة بفعل العولمة، التي أسهمت في تسريع انتقال الأفكار والقيم والثقافات عبر وسائل الإعلام الحديثة وشبكات الاتصال. أدى ذلك إلى حالة من الازدواجية القيمية، حيث تتعايش القيم التقليدية مع قيم حديثة، ما أفرز صراعات داخلية لدى الأفراد والجماعات. وقد انعكس ذلك على المرأة بشكل واضح، إذ أصبحت محورًا لتفاوض مستمر بين الأدوار التقليدية المفروضة عليها، وطموحات الحداثة التي تمنحها فرصًا أكبر للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الرابع: المجتمع العربي بين التقليد والتحديث

يعيش المجتمع العربي حالة مستمرة من التوتر بين التقليد والتحديث، وهي سمة مميزة للمرحلة الحديثة والمعاصرة. هذا التوتر يظهر في الأسرة، والعلاقات الاجتماعية، ونظرة المجتمع إلى

المرأة، حيث تتفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية لإنتاج واقع مركب، تعيش فيه المرأة بين قيود التقليد وفرص الحداثة (الجابري، 2001، ص 58).

فبينما أسهمت التحولات الاقتصادية والتعليمية في توسيع فرص المرأة، استمرت بعض الأعراف والتقاليد في الحد من اندماجها الكامل في المجال العام. وقد أدى ذلك إلى ظهور أنماط هجينة من السلوك الاجتماعي، تجمع بين مظاهر الحداثة في الشكل والمحافظة في الجوهر، ما يجعل تحليل وضع المرأة رهين فهم هذه الجدلية.

الخلاصة الموسعة للفصل الأول

يبيّن هذا الفصل أن التحولات الاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر هي نتاج تفاعل متكامل لعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية.

المبحث الأول أظهر أن التحول الاجتماعي عملية شاملة تشمل القيم والأدوار والمؤسسات، وأنها تتأثر بعوامل داخلية وخارجية (الخولي، 2002، ص 19).

المبحث الثاني أوضح كيف أن التغيرات الاقتصادية والسياسية أعادت تشكيل البنية الاجتماعية، وأسهمت في بروز طبقات جديدة وإدخال المرأة تدريجيًا في المجال العام (العالم، 1999، ص 67؛ سليمان، 2008، ص 44).

المبحث الثالث بين تأثير الحداثة والعولمة على التحولات القيمية والاجتماعية، مع إبراز التحديات التي تواجه المرأة في سياق ازدواجية القيم (حجازي، 2010، ص 91).

المبحث الرابع ركّز على التوتر بين التقليد والتحديث وأثره على الأسرة والمجتمع، موضحًا أن المرأة تتوسط هذه التغيرات بوصفها مؤشرًا رئيسيًا للتحولات الاجتماعية (الجابري، 2001، ص 58).

بهذا الربط بين المباحث، يتضح أن التحولات الاجتماعية في الوطن العربي ليست أحادية البعد، بل هي عملية ديناميكية مركبة، وأن المرأة تقع في قلب هذه التحولات، متأثرة بها وفاعلة فيها، ما يمهد للفصل الثاني الذي سيحلل دور المرأة في سوق العمل كأحد أبرز مظاهر التحول الاجتماعي.

الفصل الثاني: المرأة والعمل والتحولات الاجتماعية

المبحث الأول: تطور مشاركة المرأة في سوق العمل في الوطن العربي

شهدت مشاركة المرأة في سوق العمل في الوطن العربي تطورًا ملحوظًا منذ النصف الأول من القرن العشرين، متأثرة بالتحولات الاقتصادية والتعليمية والسياسية التي طرأت على المجتمعات العربية. في المراحل المبكرة، كانت مشاركة المرأة محدودة، تقتصر على الأعمال الزراعية أو المنزلية غير مدفوعة الأجر، نتيجة الهيمنة الاجتماعية التقليدية التي ربطت دور المرأة بالمجال الأسري (سليمان، 2008، ص 117).

مع تزايد متطلبات التنمية الاقتصادية واستقلال بعض الدول، بدأت الحكومات في تبني سياسات لتوسيع التعليم العام، بما في ذلك تعليم البنات، ما مهد الطريق أمام دخول المرأة تدريجيًا إلى سوق العمل الرسمي. فقد أظهرت الدراسات أن نسب النساء الملتحقات بالعمل المأجور ارتفعت بشكل تدريجي في المدن الكبرى، مثل القاهرة وبيروت والدار البيضاء، مقارنة بالمناطق الريفية (العالم، 1999، ص 85).

وأشارت دراسة حديثة في مجلة جامعة حمص إلى أثر التحولات الاقتصادية على العمالة النسائية في سورية، حيث ذكر عامر في بحثه "أثر النمو الاقتصادي في التركيبة القطاعية للقوى العاملة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية" (2023، ص 43) أن النمو الاقتصادي أسهم في إعادة توزيع القوى العاملة وزيادة فرص عمل النساء في القطاعات الخدمية والتعليمية، مقارنة بالقطاعات التقليدية.

يمكن ملاحظة أن معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل تختلف بشكل واضح بين الدول العربية بسبب الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمثلاً، شهدت تونس ارتفاعًا ملحوظًا في مشاركة النساء منذ الستينيات نتيجة سياسات التعليم القوي وتمكين المرأة قانونيًا، بينما ظل معدل المشاركة في دول مثل اليمن منخفضًا حتى السنوات الأخيرة بسبب القيود التقليدية ونقص فرص التعليم (UN Women, 2020، ص 12).

تحليل هذه الفروق يوضح أن مشاركة المرأة لا تعتمد فقط على توفر فرص العمل، بل تتأثر بمجموعة من العوامل البنيوية: التعليم، الثقافة، السياسات الحكومية، ومستوى التحضر. وبالتالي، يمكن القول إن سوق العمل لا يعمل بمعزل عن التحولات الاجتماعية والثقافية المحيطة به.

المبحث الثاني: مشاركة المرأة في سوق العمل والتحولات القطاعية

لم تكن مشاركة المرأة متجانسة عبر القطاعات الاقتصادية. ففي حين بقيت المشاركة ضعيفة في القطاع الصناعي والزراعي التقليدي بسبب صعوبة ظروف العمل وطبيعة الإنتاج، تركزت مشاركة النساء بشكل أكبر في القطاعات الخدمية والتعليمية والصحية، إذ تتسم هذه المهن بمرونة وظروف عمل مقبولة اجتماعيًا (حجازي، 2010، ص 103).

وأوضحت دراسة عامر (2023، ص 45) أن التحول في التركيبة القطاعية للقوى العاملة انعكس على نسبة توظيف النساء، إذ سجلت القطاعات الخدمية والتعليمية زيادة واضحة، بينما ظل القطاع الزراعي والصناعي الأقل قدرة على استيعاب القوة العاملة النسائية. ويشير هذا إلى أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي، بل يجب أن يصاحبه تحولات في بنية الاقتصاد لتوفير فرص متساوية للمرأة.

التحليل القطاعي يظهر أن القطاعات التي تُعتبر "مقبولة اجتماعيًا" للمرأة غالبًا ما تكون مرتبطة بالخدمات والتعليم والصحة. على سبيل المثال، تشير البيانات في مصر ولبنان إلى أن أكثر من 70% من النساء العاملات في المدن الكبرى يعملن في التعليم أو الصحة، بينما تظل القطاعات الصناعية والزراعية محدودة المشاركة النسائية (ILO, 2019، ص 45).

وهذا يشير إلى أن التحولات الاقتصادية وحدها غير كافية لإدماج المرأة في جميع القطاعات. إذ لا بد من سياسات تهدف إلى إزالة الحواجز الاجتماعية والمهنية، مثل الدعم الحكومي لريادة الأعمال النسائية أو توفير بيئة عمل مرنة تتناسب مع مسؤوليات المرأة الأسرية.

المبحث الثالث: أثر العمل على المكانة الاجتماعية للمرأة

دخول المرأة سوق العمل أعاد ترتيب الأدوار التقليدية داخل الأسرة والمجتمع. على المستوى الأسري، ساهمت المشاركة الاقتصادية للمرأة في تقليل الاعتماد المادي على الزوج، وبالتالي تعزيز شعورها بالتمكين واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وحياة الأسرة (سعد، 2015، ص 72).

أما على المستوى المجتمعي، فقد أسهم ارتفاع نسبة النساء العاملات في توسيع النقاشات حول حقوق المرأة في العمل، والمساواة في الأجور، والفرص القيادية. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك ازدواجية الأدوار بين الأسرة والعمل، والفوارق البنيوية في الأجور والتمثيل الوظيفي.

تظهر الدراسات المقارنة بين دول عربية مختلفة أن مشاركة المرأة في سوق العمل ترتبط مباشرة بتغير مكانتها الاجتماعية. ففي المغرب، لوحظ أن النساء العاملات في الوظائف الحكومية يتمتعن بدرجة أعلى من الاستقلالية داخل الأسرة مقارنة بالنساء العاملات في الأعمال غير رسمية (Sadiqi, 2018، ص 77).

يُظهر هذا أن تمكين المرأة اقتصاديًا يؤدي إلى تمكين اجتماعي جزئي، لكنه يعتمد على طبيعة الوظيفة والقطاع الذي تعمل فيه. وعليه، فإن التحليل البنيوي لمكانة المرأة يحتاج إلى الجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي لفهم تأثير العمل بشكل كامل.

المبحث الرابع: العلاقة بين النمو الاقتصادي وتمكين المرأة

تشير الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يمثل عاملًا رئيسيًا في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا. فقد أظهرت عامر (2023، ص 60) أن البلدان التي

شهدت نموًا اقتصاديًا ورفعت معدلات التعليم، خصوصًا بين النساء، كانت أكثر قدرة على إدماج المرأة في سوق العمل، وتقليص الفوارق بين الجنسين في الأجور والمناصب.

عند النظر إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي وتمكين المرأة، يتبين أن النمو وحده لا يكفي، بل يجب أن يترافق مع سياسات اجتماعية وتربوية واضحة. ففي السعودية، مثلاً، أدى النمو الاقتصادي وفتح القطاعات الخدمية والتعليمية إلى زيادة فرص النساء في سوق العمل، لكن استمر تقييد بعض الوظائف بسبب المعايير الثقافية التقليدية (AlMunajjed, 2019، ص 102).

وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن تمكين المرأة يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد، يجمع بين الاقتصاد والسياسة والتعليم، ويأخذ بعين الاعتبار البنى الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة. هذا يؤكد أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، ولا يمكن دراسة واحدة دون الأخرى.

الخلاصة التحليلية للفصل الثاني

يتضح من هذا الفصل أن تطور مشاركة المرأة في سوق العمل هو نتاج تفاعل متكامل بين التحولات الاقتصادية والتعليمية والسياسية. فقد بدأت المرأة بالمشاركة في العمل الرسمي تدريجيًا مع توسع التعليم، وظهور فرص في القطاعات الحديثة، ما ساهم في إعادة ترتيب الأدوار داخل الأسرة والمجتمع.

كما أظهر الفصل أن التحولات القطاعية والنمو الاقتصادي لهما دور مباشر في تمكين المرأة، إذ توفر القطاعات الخدمية والتعليمية بيئة مناسبة للمشاركة النسائية. ومع ذلك، بقيت بعض التحديات البنيوية قائمة، مثل الفوارق في الأجور، وضعف التمثيل في المناصب القيادية، ما يستدعي سياسات مستمرة لدعم المساواة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

الفصل الثالث: المرأة والتحولات النفسية والاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر

المبحث الأول: التحولات النفسية لدى المرأة العربية في ظل التغير الاجتماعي

تشكل التحولات الاجتماعية المتسارعة في الوطن العربي بعد منتصف القرن العشرين ضغطًا نفسيًا في آن واحد وعامل تمكين مهم على وضع المرأة. فقد واجهت المرأة العربية صراعًا بين القيم التقليدية التي تربت عليها، والتي ترى دورها الأساسي في الأسرة، وبين الضغوط الاجتماعية للاندماج في الحياة العامة والعمل في القطاعات الحديثة (الجابري، 2001، ص 58). هذه التناقضات تؤسس لما يعرف بـ«التوتر البنيوي»، حيث تتقاطع المطالب الحديثة مع القواعد التقليدية الراسخة.

تشير الدراسات إلى أن النساء في المناطق الحضرية أكثر قدرة على التكيف النفسي مقارنة بنظيراتهن في المناطق الريفية، ويرجع ذلك إلى تعرضهن لمؤثرات الحداثة والتعليم والتجربة العملية. فالمرأة الحضرية، بفضل التعليم واكتساب مهارات تواصل متقدمة، تمتلك مستوى أعلى من الثقة بالنفس مقارنة بنظيراتها (UN Women, 2020).

يتضح من ذلك أن التحولات النفسية للمرأة ليست مجرد نتائج فردية، بل انعكاس مباشر للتحولات الاجتماعية العامة في المجتمع العربي. كما يتقاطع هذا المبحث مع الفصل الثاني حول دخول المرأة في سوق العمل والتعليم الحديث، إذ أدى ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المرأة والمجتمع، ورفع مؤشر الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار، ما يبرز الترابط البنيوي بين الفصول.

المبحث الثاني: أثر التعليم والعمل على التنمية الذاتية والاجتماعية للمرأة

يُعد التعليم العامل الأكثر تأثيرًا في تنمية الذات لدى المرأة، لأنه يمنحها أساسًا معرفيًا لفهم حقوقها، وتنمية مهاراتها في مواجهة التحديات الاجتماعية. وقد أظهرت البيانات أن النساء المتعلمات أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة والمجتمع، ويتمتعن بمرونة أكبر في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية (UN Women, 2020).

إلى جانب التعليم، فإن دخول المرأة سوق العمل، وخاصة في القطاعات الحديثة مثل التعليم والصحة والخدمات، يمنحها استقلالًا اقتصاديًا يعزز شعورها بالتمكين الاجتماعي. فقد أظهرت الدراسات أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ساهمت في تحسين وضعها داخل الأسرة ومحيطها الاجتماعي (عامر، 2023، ص 56).

هنا يأتي المرجع الثاني من مجلة جامعة حمص لدعم التحليل التجريبي، حيث وجدت قرعوش في بحثها "دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية" أن مشاركة النساء في المشاريع الصغيرة ساهمت بشكل واضح في تطوير قدراتهن النفسية والاجتماعية وأدت إلى زيادة شعورهن بالتمكين واعتدادهن بذواتهن في المجتمع (قرعوش، 2019، ص 11).

يتضح من هذا أن التعليم والعمل والمشاريع الصغيرة يشكلون وحدة مترابطة في عملية التمكين النفسي والاجتماعي للمرأة، ويعكسون تأثيرات مباشرة على استقلالها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع.

المبحث الثالث: العلاقة بين التحولات الاجتماعية والصحة النفسية للمرأة

ترتبط الصحة النفسية ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ تعزز التحولات الإيجابية الاستقرار النفسي وتوفر شعورًا بالإنجاز والفاعلية الذاتية. فقد أظهرت الدراسات أن المرأة التي تعمل في بيئات داعمة تشهد مستويات أعلى من الرضا النفسي، بينما تواجه النساء في المناطق الريفية ضغوطًا أكبر بسبب صعوبة التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية (ILO, 2019، ص 52).

ويرتبط هذا التحول بالتحولات التعليمية والاقتصادية، إذ يوضح الترابط البنيوي مع الفصل الأول حول التحولات الاجتماعية الحديثة. فكلما ازدادت الفرص الاقتصادية والتعليمية، زادت قدرة المرأة على التكيف النفسي، ما انعكس على تطور توقعاتها وطموحاتها وحياتها الاجتماعية.

المبحث الرابع: التأثير الاجتماعي للتحولات النفسية على الأسرة والمجتمع

لا تقتصر تأثيرات التحولات النفسية للمرأة على الفرد، بل تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع ككل. فقد أدى ارتفاع مستوى التعليم والدخول في سوق العمل إلى تأجيل سن الزواج، خفض حجم الأسرة، وإعادة توزيع الأدوار الزوجية (حجازي، 2010، ص 115).

كما أظهرت الدراسات أن النساء العاملات يمتلكن قدرة أكبر على المشاركة في الأنشطة المجتمعية واتخاذ القرارات الجماعية، مما يعكس تأثير التحولات النفسية على بناء مجتمع أكثر مشاركة وتوازنًا بين الجنسين (Sadiqi, 2018، ص 89).

ويتضح هنا الترابط البنيوي مع الفصلين الأول والثاني، إذ أن التحولات النفسية والاجتماعية مرتبطة مباشرة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التاريخية التي تم تحليلها في الفصول السابقة.

المبحث الخامس: التمكين الاجتماعي للمرأة بين التحولات النفسية والاجتماعية والاقتصادية

يمثل التمكين الاجتماعي نتيجة طبيعية لاندماج التعليم والعمل والصحة النفسية والثقة بالنفس. وهو يتجاوز مجرد الاستقلال المالي ليشمل قدرة المرأة على التأثير في محيطها واتخاذ القرار والمشاركة السياسية والثقافية.

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن التمكين الاجتماعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقلال المالي والصحة النفسية، وأن الدول التي تبنت سياسات شاملة للتمكين شهدت ارتفاعًا في مستوى مشاركة المرأة في المجتمع المدني والسياسي (World Bank, 2018).

وفي العديد من الدول العربية، مثل تونس والمغرب، أسهمت السياسات التعليمية وفرص العمل في المشاريع الصغيرة في تعزيز التمكين الاجتماعي للمرأة، ما مكنها من مواجهة الأدوار التقليدية والصراع بين التوقعات الاجتماعية المتناقضة، وخلق نموذج متوازن للمرأة الحديثة في المجتمع العربي المعاصر.

الخلاصة التحليلية للفصل الثالث

يتضح من هذا الفصل أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية تؤثر بشكل مباشر على البنية النفسية والاجتماعية للمرأة. ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية على النحو التالي:

التحولات النفسية: التغيرات في القيم والممارسات الاجتماعية والتعليمية والعمل أثرت على الهوية النفسية للمرأة، وزادت قدرتها على اتخاذ القرار والتكيف مع الضغوط الاجتماعية، خصوصًا في المدن الكبرى والمجتمعات الحضرية الحديثة.

التعليم والعمل والتنمية الذاتية: أظهرت الدراسات أن التعليم والعمل والمشاريع الصغيرة يمثلون ركائز أساسية للتمكين النفسي والاجتماعي للمرأة، مع أثر واضح على استقلاليتها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع (عامر، 2023، ص 56؛ قرعوش، 2019، ص 11).

الصحة النفسية: ترتبط الصحة النفسية للمرأة ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، فكلما ازدادت فرص التعليم والعمل، ارتفع مستوى الاستقرار النفسي والرضا الذاتي.

التأثير الاجتماعي على الأسرة والمجتمع: أثرت التحولات النفسية والاجتماعية على بنية الأسرة والمجتمع، بما في ذلك تأجيل الزواج، تقليل حجم الأسرة، وإعادة توزيع الأدوار الزوجية، بالإضافة إلى زيادة المشاركة المجتمعية للمرأة.

التمكين الاجتماعي: يمثل التمكين الاجتماعي نتيجة مباشرة لاندماج التعليم والعمل والصحة النفسية، ويمنح المرأة قدرة على التأثير في محيطها والمشاركة في الشأن العام والسياسي.

الترابط البنيوي بين الفصول: يظهر أن التحولات النفسية والاجتماعية في هذا الفصل ترتبط بشكل مباشر بالتحولات التاريخية والاجتماعية (الفصل الأول) والتحولات الاقتصادية وسوق العمل (الفصل الثاني)، ما يجعل البحث متسقًا من حيث المنهجية والمضمون.

الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث موضوع المرأة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر، مستعرضًا التغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي مرت بها المرأة، وتحليل أثر التعليم والعمل والمشاريع الصغيرة على تمكينها الاجتماعي والنفسي.

أولاً: خلاصة البحث

1. أظهرت الدراسة أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية كان لها تأثير واضح على البنية النفسية والاجتماعية للمرأة، فارتفع مستوى الثقة بالنفس وزادت القدرة على اتخاذ القرار.

2. التعليم والعمل والمشاريع الصغيرة أسهمت بشكل كبير في تنمية الذات والاستقلال الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

3. الصحة النفسية للمرأة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤثر الفرص التعليمية والعمل والتمكين المالي على الرضا النفسي والاستقرار الاجتماعي.

4. التمكين الاجتماعي الناتج عن هذه التحولات أتاح للمرأة مشاركة فعالة في الأسرة والمجتمع واتخاذ القرارات الجماعية والسياسية، وهو مؤشر مهم على تطور المجتمع العربي الحديث.

ثانياً: حل الإشكاليات

1. التناقض بين القيم التقليدية والمتطلبات الحديثة: تم تناول هذا الصراع في الفصل الأول والثالث، مع التركيز على دور التعليم والعمل والمشاريع الصغيرة في تعزيز قدرة المرأة على التكيف النفسي والاجتماعي.

2. الفجوة بين المدن والمناطق الريفية: البحث أبرز تفاوت الفرص التعليمية والاقتصادية، وحلها من خلال التوصية بتطوير برامج تعليمية ومشاريع اقتصادية متكافئة بين المناطق.

3. القيود الاقتصادية والاجتماعية والقانونية: تم تحليلها في الفصلين الثاني والثالث، مع تقديم حلول عبر دعم السياسات الحكومية، وتعزيز استقلال المرأة المالي والاجتماعي.

4. قلة الدراسات الميدانية المتكاملة: تم سد هذا الفراغ بالاعتماد على الدراسات الميدانية المحلية مثل دراسة قرعوش (2019) من مجلة جامعة حمص، والدراسات الأجنبية لمقارنة التجارب المختلفة.

ثالثاً: الاستنتاجات

1. التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية هي المحرك الأساسي لتطوير وضع المرأة في الوطن العربي.

2. التعليم والعمل والمشاريع الصغيرة أدوات فعالة للتمكين النفسي والاجتماعي للمرأة، ولها أثر مباشر على الأسرة والمجتمع.

3. الصحة النفسية للمرأة تعتمد على الفرص التعليمية والاقتصادية، وتعد مؤشرًا مهمًا لقياس نجاح برامج التمكين الاجتماعي.

4. التمكين الاجتماعي للمرأة يساهم في مشاركة فعالة في المجتمع وصنع القرار، وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

5. المرأة ليست مجرد متلقٍ للتحولات الاجتماعية، بل شريك فاعل في صياغتها وتوجيهها.

رابعاً: التوصيات

1. التعليمية: توسيع برامج تعليمية شاملة للفتيات والنساء، تشمل المهارات المهنية والاجتماعية والنفسية، مع التركيز على المناطق الريفية.

2. الاقتصادية: دعم المشاريع الصغيرة والعمل الحر للنساء، وإزالة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية أمام مشاركتهن في سوق العمل.

3. الاجتماعية: تعزيز وعي المجتمع بأهمية دور المرأة في الحياة العامة، وخلق برامج دعم نفسي واجتماعي لتعزيز التكيف مع التغيرات.

4. القانونية والسياسية: سن سياسات وتشريعات واضحة لحماية حقوق المرأة، وتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة والمجتمع.

5. البحثية: تشجيع الدراسات المستقبلية على تحليل تجارب النساء في قطاعات متنوعة والمقارنة بين الدول العربية لتحديد أفضل الممارسات في التمكين الاجتماعي والنفسي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. الجابري، س. (2001). المرأة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر العربي، ص 58–76.

2. سليمان، ر. (2008). دور المرأة في سوق العمل العربي: دراسة اجتماعية مقارنة. القاهرة: مركز الدراسات الاجتماعية، ص 117–133.

3. العالم، ع. (1999). التحولات الاقتصادية وأثرها على المرأة في الوطن العربي. عمان: دار العلوم، ص 85–102.

4. سعد، م. (2015). المرأة والتنمية الاجتماعية: دراسة تحليلية. دمشق: دار الثقافة، ص 72–78.

5. حجازي، ف. (2010). المرأة والتغيرات الاجتماعية في المجتمعات العربية. القاهرة: مكتبة الألفية، ص 103–115.

6. عامر، و. (2023). أثر النمو الاقتصادي في التركيبة القطاعية للقوى العاملة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية. مجلة جامعة حمص – سلسلة العلوم الاقتصادية. جامعة حمص، سورية، ص 43–82.

7. قرعوش، ع. ح. (2019). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية. مجلة جامعة حمص – سلسلة العلوم الإنسانية. جامعة حمص، سورية، ص 11–44.

المراجع الأجنبية:

1. AlMunajjed, M. (2019). Women in Saudi Arabia: Status, Rights and Participation. Riyadh: Women's Studies Center, King Saud University، ص 102–120.

2. Sadiqi, F. (2018). Women and Work in Morocco: Challenges and Opportunities. Rabat: Moroccan Journal of Social Studies، ص 77–89.

3. International Labour Organization (ILO). (2019). Women in the Arab Workforce: Trends and Statistics. Geneva: ILO Publications، ص 45–52.

4. UN Women. (2020). Arab States Gender Report 2020. New York: UN Women Publications، ص 12–34.

5. World Bank. (2018). Empowering Women in the Arab World: Policy and Practice. Washington, DC: World Bank، ص 21–48.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
ملخص البحث	1
المقدمة	2
التحولات الاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر	5
المبحث الأول: مفهوم التحول الاجتماعي وأبعاده النظرية	5
المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية والسياسية وأثرها على البنية الاجتماعية	5
المبحث الثالث: الحداثة والعولمة وتحولات القيم الاجتماعية	6
المبحث الرابع: المجتمع العربي بين التقليد والتحديث	6
الفصل الثاني: المرأة والعمل والتحولات الاجتماعية	8
المبحث الأول: تطور مشاركة المرأة في سوق العمل في الوطن العربي	8
المبحث الثاني: مشاركة المرأة في سوق العمل والتحولات القطاعية	9
المبحث الثالث: أثر العمل على المكانة الاجتماعية للمرأة	9
المبحث الرابع: العلاقة بين النمو الاقتصادي وتمكين المرأة	10
الفصل الثالث: المرأة والتحولات النفسية والاجتماعية في الوطن العربي الحديث والمعاصر	12
المبحث الأول: التحولات النفسية لدى المرأة العربية في ظل التغير الاجتماعي	12

المبحث الثاني: أثر التعليم والعمل على التنمية الذاتية والاجتماعية للمرأة	12
المبحث الثالث: العلاقة بين التحولات الاجتماعية والصحة النفسية للمرأة	13
المبحث الرابع: التأثير الاجتماعي للتحولات النفسية على الأسرة والمجتمع	13
المبحث الخامس: التمكين الاجتماعي للمرأة بين التحولات النفسية والاجتماعية والاقتصادية	14
الخاتمة	16
قائمة المراجع	18

علاقة سليمان بن علي وأولاده مع الخلفاء العباسيين خلال الفترة العباسية الأولى (132-232هـ/750-846م)

د. رشا محمد عمران

ملخص

مثل سليمان بن علي وأسرته فرعاً من فروع البيت العباسي والذين ينتسبون إلى عم الرسول العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد المناف بن قصي بن كلاب ، وقد حظيت الأسرة السليمانية بثقة الخلفاء العباسيين بسبب الولاء الذي أظهروه لهم، وكذلك مشاركتهم الفعالة في القضاء على حركات التمرد المناهضة والمهددة لدولتهم، وهوما ساعد في تثبيت أركانها، بالطبع لم يكن لكل أسرة سليمان بن علي الدور السياسي نفسه بل اقتصر ذلك على عددٍ من أولاده وليس جميعهم، ولم يكونوا جميعاً بنفس السوية في مؤازرة البيت العباسي وخلفاءه ,كل تلك المعلومات سيتم التطرق إليها من خلال البحث الآتي.

الكلمات المفتاحية: سليمان بن علي، الخلفاء العباسيين.

The relationship of Sulayman bin Ali and his sons with the Abbasid caliphs during the first Abbasid period (132-232 AH / 750-848 AD)

Summary

Sulayman bin Ali and his family represented a branch of the Abbasid household who are descendants of the Prophet's uncle Al-Abbas bin Abdul Muttalib bin Hashim bin Abd Manaf bin Qusayy bin Kilab. The Sulaymanid family enjoyed the trust of the Abbasid caliphs because of the loyalty they showed them, as well as their effective participation in eliminating anti-state and threatening rebellions, which helped in consolidating its foundations. Of course, not all of Sulayman bin Ali's family had the same political role, but rather it was limited to a number of his sons, not all of them, and they were not all on the same level in supporting the Abbasid household and its caliphs. All that information will be addressed through the following research.

Keywords: Sulayman bin Ali, Caliphs, Abbasids

1-مقدمة:

ساهم سليمان بن علي وأسرته بتثبيت أركان الدولة العباسية منذ نشأتها حتى مراحل متقدمة من استمرارها في الحكم ،على الرغم من خسارتهم لأقرب الناس لهم بسبب ذلك الدعم ،فمثلاً سليمان بن علي لم يساند أخيه عبدالله بن علي والي الشام عندما دعا لنفسه سنة 137هـ/754م ولم يدعمه في ثورته ضد الخليفة أبو جعفر المنصور كما سيتم ذكره في الفقرة القادمة بل وقف إلى جانب الخليفة العباسي المنصور وبايعه وسانده خلال فترة حكمه في محاولةٍ منه لتثبيت أركان البيت العباسي وربما بسبب الخوف من المصير القاسي الذي يمكن أن يلاقيه ، أيضاً لابد من ذكر موقف أحد أولاد سليمان بن علي وهو جعفر بن سليمان الذي امتنع عن تنفيذ أوامر الخليفة المأمون عندما دعاه للبس الخضرة بدلاً من السواد ومبايعة علي الرضا بالخلافة على الرغم من مبايعة المأمون بالخلافة إلا أنه لم يوافقه على جميع تصرفاته بسبب إدراكه أهمية حصر الخلافة بالبيت العباسي فقط.

من خلال الفقرات القادمة سيتم التطرق لعلاقة سليمان بن علي وأولاده من بعده مع الخلفاء العباسيين بدءاً من عهد الخليفة أبو العباس السفاح وانتهاءً بعصر الخليفة المأمون بما احتوته من علاقات إيجابية كانت في مجملها ، وسلبية في قليلٍ منها.

هدف البحث: يهدف البحث لتسليط الضوء على الدور السياسي الذي شغله سليمان بن علي وأولاده لدى الخلفاء العباسيين خلال العصر العباسي الأول حيث فترة القوة والازدهار 132-232هـ/750-846م،والذي بدأ بعهد العباس بن السفاح وانتهى بعصر الواثق بالله

أهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال ذكر طبيعة العلاقات السياسية التي جمعت الأسرة السليمانية مع الخلفاء العباسيين الذين عاصروهم واعتماد الخلفاء العباسيين عليهم بشكلٍ كبير ، أيضا تأتي الأهمية من خلال التطرق للأسباب التي دعت آل سليمان بن علي لمساندة الخلفاء العباسيين حتى نهاية عهد الخليفة المأمون .

إشكالية البحث تأتي من خلال السؤال عن السبب الذي دفع سليمان بن علي وأسرته للولاء شبه المطلق للخلفاء العباسيين وعدم محاولتهم التمرد عليهم ؟

منهج البحث: اعتمد المنهج المتبع في البحث على مصادر متنوعة،وكان منهج الاستقراء والتحليل والنقد والاستنتاج والمقارنة هو المنهج المتبع وذلك في محاولةٍ للوصول إلى الوقائع والأحداث الأقرب للحقيقة .

2-نسب سليمان بن علي

يعد سليمان بن علي من الشخصيات المميزة التي ساهمت في تثبيت أركان دولة بني العباس وقد شغل مناصب سياسية و إدارية مهمة في الدولة ، وقبل البدء بالحديث عن علاقة سليمان بن علي مع الخلافة العباسية لابد من التعريف به ، فمن هو ؟ وماهو نسبه ؟

هو سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي العباسي[1]، ينتمي إلى البيت العباسي الذي تعود له الأسرة العباسية التي أسسها ابن أخيه أبو العباس السفاح[2]على أنقاض الخلافة الأموية التي اختلفت الآراء حول علاقة سليمان بن علي معهم ، فالبعض يذكر كرهه للبيت الأموي ،ومثال ذلك ما ذكره ابن الأثير عن قيامه بقتل جماعةٍ من بني أمية بالبصرة بطريقةٍ وحشية وقيامه بإلقائهم في الطريق لتأكلهم الكلاب بعد أن قام بسرقة أموالهم [3]، بالمقابل هناك مؤرخون آخرون يذكرون عكس ذلك ويؤكدون أنه كان رحيماً ببني أمية ومثال ذلك ما أورده ابن حجر العسقلاني أنه لقب بخفير الظلمة أي مجير وذلك لأنه كان يجير من يلتجأ إليه من بني أمية [4]، أيضا ذكر البلاذري أنه لم يتعرض لمن كان من بني أمية في البصرة[5] وعاشوا في سلام

---

[1] ابن سعد (محمد بن سعد ت 230هـ/844م): الطبقات الكبرى ،تح: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية ، بيروت،ط1، 1410هـ/1990م ،ج5،ص383. الرازي (عبدالرحمن بن حاتم ت377هـ/938م)، الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ، الهند،ط1 ،1271هـ /1854م، ج4، ص131.

[2] عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عباس :أول خلفاء بني العباس ، ولد بالحميمة من ناحية البلقاء ، وتمت مبايعته بالكوفة ، واستطاع توطيد ملك بني العباس وتأسيس دولتهم، توفي سنة 136هـ/753م. ابن شاكر(محمد بن أحمد ت764هـ/1362م):فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1 ، 1974م، ج2،ص215.

[3] ابن الأثير(علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ت 630هـ/ 1232م) : الكامل في التاريخ، راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1987م، مج5،ص24.

[4] ابن حجر العسقلاني(أحمد بن علي بن محمد بن ت 852هـ/1448م) : نزهة الألباب في الألقاب، تح: عبد العزيز محمد بن صالح السديري ،مكتبة الرشد ،الرياض،ط1، 1989م، ج1، ص245.

[5] البصرة: بصرة العراق، الأرض الغليظة التي فيها حجارة، تعرف بكثرة طرقها، اهتم بها الخليفة عمر بن الخطاب ،عين عليها أبو موسى الأشعري الذي اهتم بتنظيمها ،واستمر الاهتمام بمدينة البصرة من بعده . الحموي (ياقوت بن عبدالله ت 623هـ/ 1226م): معجم البلدان ، بيروت ، دار صادر ، 1977م، ج1،ص430ومابعد

في أيامه[6]،فهل كان هذا التسامح مع الأمويين مقابل الحصول على أموالهم وإدراكه أنهم لا يشكلون أي خطر سياسي وعسكري على العباسيين، الذين تمكنوا من القضاء عليهم بطريقةٍ وحشية وزرعوا الخوف في قلوبهم ؟أم كان بدافع التسامح والرغبة بفتح صفحةٍ جديدة مع الأمويين الذين أصبحوا لاحول ولا قوة لهم ضمن الخلافة العباسية؟

3- سليمان بن علي وعلاقته السياسية بالدولة العباسية

لم يكن لكل أسرة سليمان بن علي العباسية الدور السياسي نفسه في الدولة العباسية واقتصر ذلك على عددٍ من أولاده وأحفاده، بالنسبة لعلاقة سليمان بن علي مع الخلفاء العباسيين فقد تميزت بالقوة والمتانة وظهر ذلك من خلال ثقة الخليفة أبو العباس السفاح به ومن ثم أبو جعفر المنصور وتوليته عدداً من المناطق التي عرفت بتشعباتها الدينية فأثبت كفاءته وقوته في إدارتها.

كان سليمان بن علي مقدماً عند الخليفتين أبو العباس، وأبو جعفر المنصور، بسبب ثقتهم المطلقة به ،وقد ولي في عهدهما عدداً من الولايات : البصرة وكور دجلة[7] والأهواز[8] ، والبحرين ، وعمان.[9]

1-علاقة سليمان بن علي مع الخليفة أبو العباس السفاح

توحد البيت العباسي تحت راية الخليفة أبو العباس السفاح الذي استمر حكمه من132-136هـ/750-754م، ولم يظهر بينهم أي مظهر للصراع على السلطة وربما يعود ذلك إلى الخوف من العباس السفاح الذي عرف عنه سفكه للدماء والثأر من كل شخصٍ وقف في وجهه أثناء تأسيسه خلافتهم[10] ،ويذكر أنه حين استخلف أبو العباس خطب في الناس ومن بعده نهض عمه داوود بن علي حتى صعد المنبر ، فقال أبو جعفر المنصور: قلت في نفسي هذا شيخنا

---

[6] البلاذري(أحمد بن يحيى بن جابر ت279هـ/892م): جمل من أنساب الأشراف، تح: سهيل زكار، رياض زركلي، دار الفكر ،بيروت، ط1، 1417هـ /1996م ،ج4،ص124.

[7] دجلة: تقع على نهر بغداد، ولها اسمان أخران وهما آرنك روذ وكودك دريا أي البحر الصغير، الحموي: معجم البلدان، ج2، ص440.

[8] الأهواز: اسم عربي سمي به في الإسلام، وكان اسمها في أيام الفرس خوزستان ،ويقال ان اول من بنى الأهواز أردشير وكانت تسمى هر مزأردشير، وتقع بين البصرة وفارس. الحموي: معجم البلدان، ج1،ص284-285.

[9] خليفة بن خياط(خليفة بن خياط ت 240هـ/854م): تاريخ خليفة بن خياط ،تح: أكرم ضياء العمري ،دار القلم، دمشق، ط2 ، 1397هـ/1977م، ص412-431.

[10] سالم (السيد عبدالعزيز): العصر العباسي الأول، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 1993، ج3، ص51.

وكبيرنا يدعو إلى نفسه فلا يختلف عليه اثنان فاستللت سيفي وغطيته بثوبي، وقلت إن فعل ناجزته، فلم يفعل فأغمدت سيفي"[11] ، ثم خطب سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس محذراً الحضور قائلاً: إياكم أن يتكلم الرجل فيما لا يعنيه ،ويرعى مالاً يسترعيه، فينزل به منا فاقرة ليست له باقية"[12]، ومن خلال قول سليمان هناك دلالة واضحة للوقوف إلى جانب العباس والتحذير لكل من يقف ضده، واستخدامه القوة في القضاء عليه.

2-علاقة سليمان بن علي مع الخليفة أبو جعفر المنصور:

أخذت العلاقات تطفو على السطح مع موت الخليفة أبو العباس السفاح ، وظهور أطماع عبدالله بن علي أمير الشام وأخ سليمان بن علي بالدعوة لنفسه بحجة أن أبا العباس كان قد عهد إليه حين أرسله لقتال مروان بن محمد أن يكون الأمر إليه من بعده وتكون الخلافة من حقه ، أرسل المنصور جيشاً تمكن من هزيمته ، وعلى عكس موقف عبدالله من الخلافة كان موقف أخيه سليمان بن علي منها الذي لم يبدي أي رغبةٍ بها وبالحكم، حتى أنه حاول إقناع أخيه بالعدول عن ذلك في محاولةٍ منه ربما لكسب ود الخليفة وامتصاص غضبه ،أو ربما بسبب الخوف من أولاد أخيه الذين عرفوا بجبروتهم وقتلهم كل من يقف في وجههم في سبيل حكمهم ، أم كان ذلك فعلاً بسبب الولاء الفعلي للبيت العباسي والخشية عليه من الانهيار مع دخول الخلافات والانشقاقات إليه؟

تفاقمت الأمور بين عبدالله بن علي والخليفة المنصور الذي تمكن من هزيمته بعد قتالٍ طويل دام لمدة خمسة أشهر سنة 138هـ/754م، وحرصاً من سليمان بن علي على أخيه عبدالله عمل على إخفائه بعيداً عن يد الخليفة المنصور عندما أتاه هارباً إلى البصرة التي كان يحكمها ويديرها واستمر في إخفائه حتى شفع له الخليفة المنصور وأعطاه الأمان بعد أن توسط له سليمان، ولكن المنصور مالبث أن قام بسجنه بعد وصوله إليه وبقي في السجن حوالي تسع سنوات، وقيل أنه

[11] ابن قتيبة الدينوري(عبدالله بن مسلم ت 276هـ/889م): عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت ،1997م، ج2، ص275. القلعي(محمد بن علي ت630هـ/1233م): تهذيب الرياسة وترتيب السياسة ، تح: إبراهيم يوسف مصطفى، مكتبة المنار ، الأردن، ط1 ، د.ت، ص312-313.

[12] القلعي : تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، ص315.

سلط عليه من يقتله بسبب الخوف من غضب بني العباس، وقيل أيضاً أنه سقط عليه البيت الذي كان متواجداً فيه ومات وكان ذلك سنة 147هـ/764م .[13]

2-الخليفة أبو جعفر المنصور وجعفر بن سليمان:

كان أول بروز للأمير جعفر بن سليمان على مسرح الأحداث السياسية سنة 145هـ/762م، حين شارك مع أخيه الأمير محمد بن سليمان في قتال إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بعد أن ثار في البصرة ضد الخليفة المنصور الذي استأثر بالخلافة مع أسرته العباسية من دون إشراك بقية العناصر بالحكم، وكانت البصرة قد شهدت فترة من الاستقرار في عهد سليمان بن علي بعد تمكنه من القضاء على الاضطرابات التي قامت فيها [14]، ونظراً لجهود جعفر هذه فقد ولاه الخليفة المنصور المدينة المنورة سنة 146هـ/763م، وكذلك وكله بمهمة معاقبة كل من خرج مع محمد بن عبدالله بن الحسن[15] بالسجن[16] ،غير أن هذه التوجيهات لم تأخذ حيز التنفيذ، فعندما تولى

[13] البلاذري : جمل من انساب الأشراف ، ج4، ص152، 153. ابن الطقطقي(محمد بن علي بن طباطبا ت709هـ/1309م): الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تح: عبدالقادر محمد مايو، دار القلم العربي ، بيروت، ط1، 1997م، ص165. ابن كثير(عماد الدين إسماعيل بن عمر ت 774هـ/1372م): البداية والنهاية، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1997م، ج13، ص303-306.سالم: العصر العباسي الأول،ج3، ص60.عطوان(حسين):الدعوة العباسية تاريخ وتطور، دار الجيل، بيروت، ط2 ،1995م، ص349. الدوري(عبدالعزيز): العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي ،دار الطليعة، بيروت،ط3 ، 1997م، ص57-58.

[14] الطبري(أبو جعفر محمد بن جرير ت310هـ/922م): تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل، دار المعرفة، مصر،ط2 ، 1967م ، ج7،ص635، ابن كثير: البداية والنهاية، ج10،ص92.

[15] محمد ذو النفس الزكية: محمد بن عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ثار مع أخيه إبراهيم ضد الخليفة العباسي المنصور في المدينة المنورة. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ/1382م): سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، د م، ط3 ، دت، ج6، ص210.

[16] خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط،ج1،ص423.الزبير بن بكار(ت256هـ/869م): أخبار الموفقيات ، تح: سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط2 ،1995م،ص67. سالم: العصر العباسي الأول،ج3، ص62. الدوري: العصر العباسي الأول، ص61.

الأمير جعفر بن سليمان المدينة المنورة كان أبي سبره [17]عاملاً على جباية الصدقات من قبل الخليفة المنصور ، فلما خرج محمد بن عبدالله على الخليفة قدم له أبو سبره ما لديه من أموال الصدقات، لمساندته والوقوف ضد الخليفة الذي تمكن من هزيمتهم وتمكن عامله من القبض على أبي سبره وحبسه، والذي ماتم أن فك أسره مع استغلال فرصة خروج القائد العباسي إلى السودان ، ثم حظي بعفوٍ من الخليفة المنصور الذي أوصى عامله على المدينة جعفر بن سليمان بإطلاق سراحه وإكرامه ،وقد تم ذلك مع منحه مبلغاً من المال .[18]

يعد الأمير جعفر بن سليمان أول من خطب على منبري مكة والمدينة وجمع له ذلك في خلافة بني العباس، ثم كانت من بعده لداوود بن عيسى[19] ثم لابنه محمد بن داوود[20]، مالبث أن تم عزل جعفر بن سليمان عن ولاية المدينة سنة 149هـ/ 766م[21]، في سنة 160هـ/776م ،تم تولية جعفر بن سليمان على المدينة من جديد وذلك بعد أن دخل المهدي المدينة لأداء فريضة الحج ولتعود الثقة به من جديد، وفي سنة 161هـ/777م طلب المهدي من عامله على المدينة جعفر بن سليمان بزيادة وتوسيع مسجد الرسول وقد تم البناء سنة 162هـ/778م .[22]

---

[17] أبي سبره: أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبره بن أبي رهم بن عبدالعزى، كان من علماء قريش ووجهائهم ، كثير العلم والسماع والرواية، ولاه الخليفة المنصور القضاء ، وكان مفتي المدينة ثم قدم بغداد وتولى فيها القضاء، توفي في بغداد سنة 162هـ/778م، ابن عساكر: تاريخ دمشق،ج66،ص22.

[18] الزبيري (مصعب بن عبدالله ت236هـ/850م): نسب قريش، تح: ليفي بروفنسال، دار المعارف ، القاهرة،ط3 ،د.ت، ج1 ،ص126-127.

[19] داوود بن عيسى : داوود بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبد المطلب ، تولى إمارة الحج سنة193هـ/808م، وتولى إمارة مكة والمدينة للخليفة الأمين وذلك سنة 199هـ/814م،ابن عساكر: تاريخ دمشق،ج17،ص174.

[20] محمد بن داوود بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس ، تولى إمارة مكة والمدينة سنة 221هـ/835م. السخاوي(شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت902هـ/1446م): التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تح: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة ،ط2، 1437هـ/ 2015م ، ج1،ص474.

[21] الذهبي(شمس الدين محمد بن أحمد ت748هـ/1347م) : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 ، 2003م، ،ج11،ص67.

[22] الصالحي(محمد بن يوسف ت942هـ/1535م): سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائلها وأعلام نبوته وأفعاله في المبدأ والمعاد ،تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1993م،ج3،ص340.

يبدو أن خلفاء بني العباس كانوا يولون أهمية كبيرة لاختيار ولاتهم على المدينة لأنها كانت تشكل ثقلاً سياسياً، وكثيراً ماكانت مصدر قلقٍ لهم خاصةً في موسم الحج واجتماع المعارضين لهم فيها ،لذلك كانوا يعتمدون في اختيار الولاة على المقربين منهم وممن يثقون بهم وتتوفر فيهم الشجاعة والقدرة على الإدارة وضبط البلاد.

3-علاقة محمد بن سليمان مع الخليفة العباسي المنصور والمهدي

شغل محمد بن سليمان بن علي دوراً أساسياً في بيعة المهدي بالخلافة ، فحين عزم الخليفة المنصور على مبايعة المهدي وتقديمه على عيسى بن موسى[23] بولاية العهد سنة 147هـ/ 764م ليكون الخليفة من بعده رفض علي بن عيسى ذلك، وأصر على حقه بولاية العهد ،وعلى الرغم من اتباع المنصور أسلوباً دبلوماسياً معه واستخدامه رقيق الكلام إلا أنه أصر على رفضه ،واستمر الوضع على ذلك حتى قام علي بن عيسى بعزل نفسه بنفسه [24]، وبالطبع كانت الفائدة التي جناها محمد بن سليمان من ذلك تعيين المنصور له والياً على الكوفة بدلاً من علي بن عيسى ، والذي أثبت كفاءته في إدارتها ، واستمر في إخلاصه للخليفة المنصور والمهدي من بعده ، ويذكر أنه عندما استدعى المهدي قواده ليأخذ البيعة منهم بايعوه جميعاً باستثناء علي بن عيسى بن ماهان[25] الذي بايع عيسى بن موسى بولاية العهد، ويذكر المؤرخون ما فعله محمد بن سليمان لأخذ البيعة للمهدي من علي بن عيسى في محاولة منه لإثبات كفاءته من جديد وإخلاصه للعباسيين " فلطمه محمد بن سليمان وقال : ومن هذا العلج وأمصه ، وهمّ بضرب عنقه، فبايع، ثم توجه محمد بن سليمان إلى مكة ليأخذ بيعة أهلها".[26]

برز دور محمد بن سليمان من جديد في الوقوف إلى جانب العباسيين من خلال الأحداث التي جرت سنة 160هـ/776م، ومحاولة جماعةٍ من بني هاشم بخلع البيعة لعيسى بن علي وبيعة

---

[23] عيسى بن موسى : أبو موسى عيسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبد المطلب، ولد بالحميمة، سنة 167هـ/783م، البلاذري: جمل من أنساب الأشراف،ج4، ص375. ابن عساكر: تاريخ دمشق،ج48، ص7-19.

[24] خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، ص423-424، الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج8، ص7.

[25] عيسى بن ماهان الخزاعي ،من النقباء من أهل مرو الشاهجان .عطوان: الدعوة العباسية تاريخ وتطور، ص364.

[26] الطبري: تاريخ الرسل والملوك،ج8،ص60، ابن مسكويه (أحمد بن محمد بن يعقوب ت 421هـ/1030م): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تح: أبو القاسم إمامي ، دار سروش، طهران، ط1 ، 2000م، ج3، ص453.

موسى بن المهدي ، وبالطبع شعر المهدي بالسرور من ذلك لأن فيه خدمة لابنه بولاية العهد من بعده ، فكتب المهدي لعيسى بن موسى بالقدوم إليه إلى بغداد حيث كان الأخير يتواجد في الكوفة وعلى الرغم من رفضه في البداية إلا أنه بسبب التضيق عليه من والي الكوفة بناءً على أوامر الخليفة المهدي اضطر للمثول أمام المهدي، وعند مثوله أمام الخليفة المهدي طلب منه أن يخلع نفسه من ولاية العهد لكنه رفض ذلك ، وتوجه إلى محمد بن سليمان ونزل عنده ، وعلى الرغم من ثورة عددٍ من وجوه بني هاشم عليه هناك في محاولة منهم لإجباره عن التنازل عن ولاية العهد إلا أنه رفض ذلك ، فما كان منهم إلا الثورة عليه وفي مقدمتهم محمد بن سليمان حتى أنهم هاجموه وضربوه وأهانوه حتى اضطر لخلع نفسه [27]، ومرةً جديدة أثبت محمد بن سليمان إخلاصه للخليفة العباسي وقوي موقفه أمامه من جديد.

4-علاقة علي بن سليمان مع الخلفاء العباسيين

تميزت علاقة علي بن سليمان بالاستقرار مع الخلفاء العباسيين والانصياع لأوامرهم والاهتمام بإدارة المناطق التي كلفوه بها واستمر في ذلك حتى وفاته.

1-علاقة علي بن سليمان مع الخليفة المهدي :

بدأ الأمير علي بن سليمان عمله السياسي والإداري سنة 160هـ/776م حيث ولاه الخليفة المهدي إمارة اليمن وبقي أميراً عليها حتى سنة 162هـ/778م، ثم توجه بعد ذلك نحو العراق بعد أن استخلف على اليمن أخاه عبدالله بن سليمان [28]، وقد شهدت اليمن في عهد علي بن سليمان استقراراً كبيراً ودليل ذلك الازدهار العمراني الكبير حيث شيدت العمارات وبنيت المساجد كمسجد السرار الذي يعرف اليوم باسم مسجد القاسمي بصنعاء والذي يعد من المعالم التاريخية في اليمن [29]، كذلك اهتم علي بن سليمان العباسي بالأسواق وحركتها ، وعمل على بناء مدينة الحدث[30]

---

[27] الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ج8، ص123-124، ابن الأثير: الكامل في التاريخ ، ج5، ص 216-217، الذهبي : تاريخ الإسلام، ج4، ص16-17.

[28] النويري (أحمد بن عبدالوهاب بن محمد ت 733هـ/1332م): نهاية الإرب في فنون الأدب ،دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1 ، 2002م، ج33،ص86.

[29] أيمان أحمد شمسان: اليمن في العصر العباسي الأول 132-203هـ/750-818م، دار الثقافة العربية ،الشارقة، ط1 ،ص2001م،ص209.

[30] مدينة الحدث: قلعة حصينة بين ملطية وسميساط ومرعش، من الثغور المهمة، أمر ببنائها لخليفة المهدي سنة 162هـ/778م لمواجهة الروم، وبعد وفاة الخليفة المهدي وتولي ابنه الهادي تم تكليف علي بن سليمان بالاهتمام بها

سنة 168هـ/784م بناءً على طلب الخليفة المهدي وكان السبب في بنائها أنها مواجهة للروم وقد اكتمل بناء هذه المدينة في السنة التي توفي فيها المهدي 169هـ/785م ولذلك حملت اسمه وعرفت بالمهدية ، كذلك عمل علي بن سليمان بناءً على أوامر من الخليفة الهادي فيما بعد على إسكان أناس فيها من مناطق متعددة من البلاد وذلك ليشكلوا حصناً دفاعياً في وجه الروم بعد العمل على زيادة أعدادهم[31] .من خلال ماتم ذكره يتضح أن علي بن سليمان أثبت كفاءته السياسية من خلال حسن إدارته للمناطق التي كلف بها ونشره الاستقرار بها.

2-علاقة علي بن سليمان مع الخليفة الهادي والرشيد

تنقل علي بن سليمان في إدارة عددٍ من الولايات التي تتبع للعباسيين، ومع إصرار الخلفاء العباسيين على تسليم أفراد البيت العباسي المناصب الأساسية في البلاد تولى علي بن سليمان بن علي ولاية مصر سنة 169هـ/785م من قبل الخليفة الهادي بعد عزل الفضل بن صالح عنها[32] ، وبقي يحكمها في عهد هارون الرشيد الذي ما لبث أن قام بعزله بعد أن وصل إليه خبر عن رغبة علي بن سليمان بالانفصال بها وطمعه بالخلافة وهنا غضب الرشيد عليه وقام بعزله وكان ذلك سنة 171هـ/787م.[33]

فنقل إليها عدداً كبيراً من سكان مدينة ملطية وسميساط وكيسوم وغيرها من المدن. الحموي: معجم البلدان ، ج2،ص227-228.

[31] ابن العديم(كمال الدين عمر بن أحمد ت 660هـ/1261م): بغية الطلب في تاريخ حلب ،تح: سهيل زكار، دار الفكر، د.م ،د. ت، ج1،ص240.

[32] الفضل بن صالح هو أبو العباس الفضل بن صالح بن علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي وهو أحد أمراء بني العباس ، ولد سنة 122هـ/739م، استخلفه الخليفة المنصور على إمارة الحج سنة 138هـ/755م، ثم تولى إدارة مصر في عهد الخليفة المهدي168هـ/784م، حيث كانت تعاني من الاضطرابات وتمكن من ضبط أمورها ، كانت وفاته سنة 172هـ/788م. الزركلي (خير الدين بن محمود ت 1396هـ/1976م): الإعلام، دار العلم للملايين ،2002م ،ط15 ،ج5،ص149.

[33] المقريزي(تقي الدين أحمد بن علي ت 845هـ/1441م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار، تح: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1998م، ،ج2،ص109.الكندي(محمد بن يعقوب الكندي ت 353هـ/964م): الولاة والقضاة، تح: محمد حسن اسماعيل، أحمد فريد المزيري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ص100. ابن تغري بردي(جمال الدين يوسف بن تغري بردي ت 874هـ/1469م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب ، القاهرة، ط1، 1930م،ج2،ص62.

من الملاحظ أن أغلب الولاة العباسيين في مصر كانوا يقيمون داخل مدينة المعسكر الذي يتواجد فيه الجند وهذا يعطي فكرة بأنهم كانوا على استعداد عسكري دائم لمواجهة أي اضطراب داخل مصر أحياناً، وبين الجنود أنفسهم أحياناً أخرى ،إذا ماتم دراسة الأسباب التي دفعت بعض الولاة للاستقلال والانفصال في مصر عن بغداد يمكن القول أن بعد مصر عن المركز العباسي في بغداد من الأسباب الأساسية لذلك ،كذلك انشغال الخلفاء العباسيين بالصراع العباسي الداخلي ومشكلة الخلافة وولاية العهد كالصراع بين الأمين والمأمون مثلاً ،أو بسبب التعرض لخطر خارجي كالخطر البيزنطي أو الفارسي أو التركي فيما بعد ومحاولة التدخل الدائمة في شؤون الخلافة والخلفاء ، ولذلك كان الحل الوحيد أمام الخلفاء هو عزل هؤلاء الولاة وتغييرهم ، ومثال ذلك أيام الخليفة الرشيد الذي عزل حوالي ستة عشر من الولاة خلال اثنتي عشر عاماً.[34]

5-علاقة الأمير اسحاق بن سليمان مع الخلفاء العباسيين

لم يكن الأمير إسحاق بن سليمان أقل كفاءةً من إخوته الذين شغلوا المناصب الإدارية الحساسة في الدولة العباسية، حيث اعتمد عليه الخليفة المهدي في إدارة المدينة المنورة سنة 160هـ/776م[35]، كما أسند إليه إدارة ولاية السند[36] ومكران[37] سنة 174هـ/790م وهي من المناطق الساخنة التي تحتاج إلى إدارة قوية لإدارتها وضبط أمورها .[38]

---

[34] الإسكندري : عمر سفدج: أ، ج، صفحات من تاريخ مصر إلى الفتح العثماني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م،ص199.

[35] ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد بن محمد ت808هـ/1405م): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ،تح: خليل شحادة، دار الفكر ، بيروت، 1988م،ط2،ج3،ص273.

[36] السند: بلاد بين الهند وكرمان وسجستان ، فتحت أيام الحجاج بن يوسف الثقفي، مركزها مدينة المنصورة، الحموي: معجم البلدان، ج3،ص267.

[37] مكران: من أعمال السند ، ومكران اسم لسيف البحر، وفتحها حكيم بن جبلة العبدي ،وأول غزوة لها كانت أيام الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهي اقليم واسع ومن أكبر مدنها القيربون . الحموي: معجم البلدان، ج5،ص179-180.

[38] الطبري: تاريخ الرسل والملوك.ج8،ص239.

ونظراً لأهمية مصر في نظر الخلفاء العباسيين فقد اختاروا لإمارتها الولاة الأقوياء الأكفاء من البيت العباسي، وكان الأمير إسحاق بن سليمان من بين الذين عرفتهم الخلافة بحسن التدبير والحزم ،ولذلك استعمله الخليفة الرشيد سنة 177هـ/793م على إمرتها بعد عزل عبدالله بن المسيب[39] ،وجمع له الصلاة والخراج[40] وما إن دخل مصر اتخذ من مدينة المعسكر مقراً له كعادة أمراء بني عباس ، وقد استمرت ولايته على مصر حتى سنة 178هـ/794م، فكانت ولايته على مصر سنة واحدة [41]، مع تولي الخلافة العباسية من الأمين بعد الرشيد استمر الاعتماد على آل سليمان بن علي في إدارة البلاد والولايات ، ولذلك تم تعيين اسحاق بن سليمان على إمارة حمص من قبل الخليفة الأمين. ولكن مالبث أن تم عزله بسبب نقمة أهل حمص عليه الذين أيدوا المأمون في صراعه مع الأمين ، وكمحاولة من الأمين لاسترضاء أهل حمص قام بعزل اسحاق بن سليمان [42].

6- علاقة سليمان بن جعفر بن سليمان مع الخليفة الرشيد

شغل أبناء جعفر بن سليمان عدة مناصب إدارية في الدولة العباسية إلا أن الروايات التاريخية جاءت مختصرة ولم تفصل كثيراً من المعلومات واكتفت بذكر ولايتهم على عددٍ من الإمارات ، بالطبع حرص الخلفاء العباسيين على تسليم أولاد سليمان بن علي الإمارات ذات الطبيعة الحساسة سواءً أكانت دينية أم سياسية بسبب ثقتهم الكبيرة بهم ، كان الأمير سليمان بن جعفر بن سليمان من بين الأمراء الذين أسندت إليهم ولاية مكة من قبل الخليفة هارون الرشيد وكان ذلك سنة

[39] عبدالله بن المسيب : هو عبدالله بن زهير بن عمرو بن جميل الضبي ، أحد ولاة بني العباس ولاه الخليفة الرشيد إمارة مصر سنة 176هـ/792م، ثم عزل، وولي اسحاق بن سليمان مكانه سنة 177هـ/793م،فكانت إمارته على مصر عشرة أشهر ، ثم تولى إمارتها ثانيا سنة 179هـ/795م.ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج2،ص85.

[40] كان يؤخذ من الجزء الأكبر من أراضي السواد، اهتم العباسيون بجبايته وتنظيمه، وكان يؤخذ نقداً وعلى المساحة التي زرعت الأرض أم لم تزرع وذلك حسب الاسس التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لم تكن ضريبة الخراج ثابتة بل تغيرت حسب الظروف والحكام. الدوري: العصر العباسي الأول، ص204.

[41] الخطيب البغدادي(أحمد بن علي بن ثابت ت 463هـ/1070م): تاريخ بغداد، تح: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1 ، 1422هـ/ 2002م، ج7،ص340.

[42] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج5،ص401.

186هـ/802م[43]، وخلال فترة إمارته توجه الرشيد إلى مكة مع مجموعة من الفقهاء والقضاة وكتب عهده للأمين والمأمون بولاية العهد وعلق ذلك الكتاب على جدار الكعبة وأشهد القضاة والفقهاء على ذلك[44]، ومن جديد يختار الخليفة هارون الرشيد سليمان بن جعفر لإدارة البصرة بعد أبيه جعفر ، ولكنه مالبث أن قام بعزله وعين بدلاً منه محمد بن سليمان .[45]

7-علاقة أولاد سليمان بن علي مع الخليفة المأمون

خلع الخليفة المأمون أخاه القاسم[46] في سنة 201هـ/ 817م من ولاية العهد ومنحها لعلي بن موسى[47] الذي لقب بالرضا من آل محمد عليهم السلام ، وترك المأمون لبس السواد ولبس الخضرة وألزم جنده بلبسها ، وكتب بذلك إلى كافة عماله على الأقاليم بسبب إدراكه أنه ليس في بني العباس وبني علي مثله في علمه ودينه وثقافته ، وهو ما أغضب بني العباس عامةً وآل سليمان بن علي خاصة ،بالنسبة للبيت العباسي فقد قاموا بخلعه في بغداد وبايعوا إبراهيم بن المهدي عم الخليفة المأمون، أما آل سليمان بن علي كان من أشد الرافضين لذلك أمير البصرة إسماعيل بن جعفر بن سليمان والذي كتب المأمون يأمره بلبس الخضرة ومبايعة علي الرضا بالخلافة ولكنه رفض

---

[43] الجاحظ(عمرو بن بحر ت 255هـ/868م):الرسائل السياسية، دار مكتبة الهلال ،بيروت، د.ت، ص449. الفاسي (محمد بن أحمد ت832هـ/1429م): شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، د.م، 2000م،ج2،ص213.

[44] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج5، ص344. محمود(حسن احمد) الشريف(أحمد إبراهيم): العالم الإسلامي في العصر العباسي، دار الفكر العربي ،القاهرة ، ط5، د ت، ص111-112.

[45] الطبري: تاريخ الرسل والملوك،ج8،ص346.

[46] القاسم بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبدالله المنصور ، كان أبوه في ـخر خلافته عقد له بولاية العهد بعد أخويه الأمين والمأمون وسماه المؤتمن ، كانت وفاته في بغداد سنة 208هـ/823م، البلاذري: جمل من أنساب الأشراف ، ج4، ص370. البغدادي: تاريخ بغداد، ج14، ص390-391.

[47] أبو الحسن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، مات بطوس سنة 203هـ/818م،قيل أنه أكل عنبا كان مسموماً وكان ذلك سبب وفاته ، الطبري : تاريخ الرسل والملوك ،ج8، ص568.

ذلك وهنا أرسل المأمون جيشه لمحاربته ، فسلم نفسه من دون قتال ربما بسبب إدراكه عجزه عن مقاومة الخليفة المأمون، وحمل إلى خراسان حيث كانت وفاته هناك.[48]

توجه المأمون من خراسان إلى بغداد وكان لباسه الخضرة ولباس أصحابه وأعلامهم الخضرة بدلاً من السواد ، وهنا شعر بنو العباس بالغضب وطلبوا من زينب بنت سليمان بن علي[49] التي كان يعظمها العباسيون أن تحاول مع المأمون العدول عن ذلك ، وأن تدخل على الخليفة المأمون وتسأله التوقف عن لبس الخضرة ، وأن يعود إلى لبس السواد ، وأن يعزل كل من ولاه من أولاد علي بن أبي طالب ، وبالفعل دخلت عليه وطلبت منه أن يتوقف عن لبس الخضرة وأن يعود إلى لبس إلى السواد وأن يعزل علي الرضا من ولاية العهد ، وعلى الرغم من الأسباب التي ذكرها لها من إحسان علي إلى بني العباس عندما تولى الخلافة ، بينما كان بنو العباس عكس ذلك مع شيعته وأهل بيته ، وأنه أراد أن يكفر عن ذلك بتولية علي الرضا الخلافة من بعده ، وأمام طلبها ترك لباس الخضرة ولبس السواد استجاب لها ، وما لبث المأمون أن عفا عن عمه إبراهيم بن المهدي ولم يحاسبه. [50]

8-خاتمة

كان لآل سليمان الدور الفعال والمميز في إدارة أقاليم الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي ،فقد اعتمد الخلفاء العباسيون في بداية حكمهم على ولاء أفراد البيت العباسي لهم وخاصةً أن تلك المرحلة كانت بداية تأسيس للخلافة والتي من الطبيعي أن تتعرض لعددٍ كبير من الانتفاضات والصعوبات والتمرد ، يبدو أن أسرة سليمان بن علي أثبتوا ولائهم للخلفاء العباسيين وساندوهم في مواجهة غالبية الصعوبات التي تعرضوا لها، فكانوا العون والسند لهم. وعلى الرغم من محاولات

---

[48] ابن حزم: جمهرة أنساب العرب ، ص34، الذهبي: تاريخ الإسلام ،ج5، ص7، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج2، ص169.الأمين (حسن): الرضا والمأمون وولاية العهد وصفحات من التاريخ العباسي ،دار الجديد، بيروت، ط1، 1995م ، ص129-130.

[49] زينب بنت سليمان بن علي ولدت بالحميمة من أرض البلقاء في أواخر دولة بني أمية وأدركت دولة بني العباس من أولها ،عاصرت عدة خلفاء أولهم ابن عمها أبو العباس السفاح ، ثم المنصور ثم المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم الأمين ثم المأمون. الذهبي: سير أعلام النبلاء،ج10،ص238.

[50] ابن الجوزي(جمال الدين عبدالرحمن بن علي ت597هـ/1201م): المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ،تح: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط1، 1992م، ج10، ص127-128. ابن الطقطقي : الفخري في الآداب السلطانية، ص217. الأمين: الرضا والمأمون وولاية العهد ،ص149-155.

التمرد التي قام بها بعض أفراد الأسرة السليمانية إلا أنها لا تذكر مقارنة مع ماقدموه من الخدمات للخلفاء العباسيين وربما كان دافعهم من ذلك المحافظة على تماسك البيت العباسي ، وربما الخوف من الخلفاء العباسيين الذين عرفوا ببطشهم واستخدامهم القوة في مواجهة كل من يقف ضدهم.

المصادر والمراجع المستخدمة في البحث

المصادر

1-ابن الأثير(علي بن أبي الكرم محمد بن محمد 630هـ/ 1233م) : الكامل في التاريخ، راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1987م.

2-البلاذري(أحمد بن يحيى بن جابر ت279هـ/892م): جمل من أنساب الأشراف، تح: سهيل زكار، رياض زركلي، دار الفكر ،بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.

3-ابن تغري بردي(جمال الدين يوسف بن تغري بردي ت 874هـ/1469م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب ، القاهرة، ط1، 1930م.

4-الجاحظ(عمرو بن بحر ت255هـ/868م):الرسائل السياسية، دار مكتبة الهلال ،بيروت، د.ت.

5-ابن الجوزي(جمال الدين عبدالرحمن بن علي ت597هـ/1201م): المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ،تح: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط1، 1992م.

5-الحموي (ياقوت بن عبدالله ت 623هـ/ 1226م): معجم البلدان ، بيروت ، دار صادر، 1977م .

6-ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد بن محمد ت808هـ/1405م):ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ،تح: خليل شحادة، دار الفكر ، بيروت،ط2، 1988م.

7-الخطيب البغدادي(أحمد بن علي بن ثابت ت 463هـ/1070م): تاريخ بغداد، تح: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1 ، 1422هـ/ 2002م.

8-خليفة بن خياط(خليفة بن خياط ت 240هـ/854م): تاريخ خليفة بن خياط ،تح: أكرم ضياء العمري ،دار القلم، دمشق، ط2 ، 1397هـ/1977م.

الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ/1382م):

9- سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، د م، ط3 ، دت،
10-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 ، 2003م.
11- الرازي (عبدالرحمن بن حاتم ت377هـ/938م)، الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ، الهند،ط1 ،1271هـ/1854م.
12-الزبير بن بكار(ت256هـ/869م): أخبار الموفقيات ، تح: سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط2 ،1995م.
13-الزبيري (مصعب بن عبدالله ت236هـ/850م): نسب قريش، تح: ليفي بروفنسال، دار المعارف ، القاهرة،ط3 ،د.ت.
14-الزركلي (خير الدين بن محمود ت1396هـ/1976م): الإعلام، دار العلم للملايين،ط15، 2002م.
15-السخاوي(شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت902هـ/1446م): التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تح: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة ،ط2، 1437هـ/ 2015م.
16-ابن سعد (محمد بن سعد ت 230هـ/844م): الطبقات الكبرى ،تح: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية ، بيروت،ط1، 1410هـ/1990م.
17-ابن شاكر(محمد بن أحمد ت764هـ/1362م):فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1 ، 1974م.
18-الصالحي(محمد بن يوسف ت942هـ/1535م):سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائلها وأعلام نبوته وأفعاله في المبدأ والمعاد ،تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1993م.
19-الطبري(محمد بن جرير ت310هـ/922م): تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل، دار المعرفة، مصر،ط2 ، 1967م.
20-ابن الطقطقي(محمد بن علي بن ت709هـ/1309م): الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تح: عبدالقادر محمد مايو، دار القلم العربي ، بيروت، ط1، 1997م.
21-ابن العديم(كمال الدين عمر بن أحمد ت 660هـ/1261م): بغية الطلب في تاريخ حلب ،تح: سهيل زكار، دار الفكر، د.م ،د. ت.

22-ابن حجر العسقلاني(أحمد بن علي بن محمد ت 852هـ/1448م) : نزهة الألباب في الألقاب، تح: عبد العزيز محمد بن صالح السديري ،مكتبة الرشد ،الرياض،ط1، 1989م.
23-الفاسي (محمد بن أحمد ت832هـ/1429م): شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، د.م، 2000م.
24-ابن قتيبة الدينوري(عبدالله بن مسلم ت 276هـ/889م): عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت ،1997م.
25-القلعي(محمد بن علي بن الحسن ت630هـ/1233م): تهذيب الرياسة وترتيب السياسة ، تح: إبراهيم يوسف مصطفى، مكتبة المنار ، الأردن، ط1 ، د.ت.
26-ابن كثير(عماد الدين إسماعيل بن عمر ت 774هـ/1372م): البداية والنهاية، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر ، القاهرة، ط1، 1997م.
27-الكندي(محمد بن يعقوب ت353هـ/964م): الولاة والقضاة، تح: محمد حسن اسماعيل، أحمد فريد المزيري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
28-ابن مسكويه (أحمد بن محمد بن يعقوب ت 421هـ/1030م): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تح: أبو القاسم إمامي ، دار سروش، طهران، ط1 ، 2000م.
29-المقريزي(تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي ت 845هـ/1441م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار، تح: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1998م.
30-النويري (أحمد بن عبدالوهاب بن محمد ت 733هـ/1332م): نهاية الإرب في فنون الأدب ،دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1 ، 2002م.

المراجع العربية:

1-الإسكندري : عمر سفدج: أ، ج، صفحات من تاريخ مصر إلى الفتح العثماني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م.
2-الأمين (حسن): الرضا والمأمون وولاية العهد وصفحات من التاريخ العباسي ،دار الجديد، بيروت، ط1، 1995م.

3-أيمان أحمد شمسان : اليمن في العصر العباسي الأول 132-203هـ/750-818م، دار الثقافة العربية ،الشارقة، ط1 ،ص2001م.

4-الدوري(عبدالعزيز): العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي ،دار الطليعة، بيروت،ط3 ، 1997م.

5-سالم (السيد عبدالعزيز): العصر العباسي الأول، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 1993.

6-عطوان(حسين): الدعوة العباسية تاريخ وتطور، دار الجيل، بيروت، ط2 ،1995م.

7-محمود(حسن احمد) الشريف(أحمد إبراهيم): العالم الإسلامي في العصر العباسي، دار الفكر العربي ،القاهرة ، ط5، د ت.

مظاهر من المحاكمات بين أهل الذمة في ولاية دمشق في العصر العثماني

Aspects of Trials Among the People of the Book in the Damascus Province During the Ottoman Era

الدكتورة غنوة علي ناصر

جامعة دمشق

ملخص البحث

هذا البحث هو محاولة لإلقاء الضوء على الخلافات البينية التي كانت تحدث بين أهل الذمة (يهود ومسيحيين) في ولاية دمشق في الفترة العثمانية وما هو موقف القضاء العثماني من ذلك وكيف كان القاضي المسلم يحكم بين هؤلاء المتخاصمين حول قضايا عديدة وما سبب لجوء هؤلاء المتخاصمين إلى القاضي المسلم ، كما أشار البحث إلى أن أهل الذمة قد تقاضوا أمام هذا القاضي دون أي صعوبة ورضوا بحكمه خاصة أنه قام بواجبه القضائي بعدالة ونظر إليهم على أنهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات الأمر الذي أكسب القضاء سمعة حسنة وثقة سمحت لكل الطوائف بالعودة إليه.

كلمات مفتاحية

القاضي ، المحكمة ، اليهود ، المسيحيين ، الشهود ، المدعي.

Aspects of Trials Among the People of the Book in the Damascus Province During the Ottoman Era

Research Summary

This research attempts to shed light on the disputes that arose between the People of the Book (Jews and Christians) in the Damascus Province during the Ottoman period. It examines the Ottoman judiciary's stance on these disputes, how Muslim judges adjudicated between these disputing parties in various cases, and the reasons why these disputants resorted to Muslim judges. The research also indicates that the People of the Book litigated before these judges without any difficulty and accepted their rulings, especially since they performed their judicial duties justly and viewed them as citizens equal in rights and obligations. This earned the judiciary a good reputation and the trust that allowed all communities to turn to it.

Keywords: Judge, Court, Jews, Christians, Witnesses, Plaintiff

بني هذا البحث بكامله على دراسة وثائقية للسجلات الشرعية العائدة ولاية دمشق في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين حيث تشير الوثائق إلى مجمل العلاقات الاقتصادية القائمة من ديون وقروض ومرابحة وشراء وإيجار وتقاسم عائدات وقف معين تابع لكنيس يهودي أو كنيسة مسيحية وتسجيل الأوقاف و تأجيرها وفرض الضرائب الجماعية على أهل الذمة (المسيحيين واليهود) ومعالجة المخالفات الأخلاقية وغيرها.

وقد تبين من خلال الوثائق حالة التعايش القائمة بين الأديان في ولاية دمشق وكذلك من حجم التبادل التجاري والاقتصادي ومن مشاركة في تجارة أو أراض أو بيوع وحوانيت نستطيع أن نستنتج الحالة الاجتماعية الطبيعية التي كانت موجودة في مجتمع مدينة دمشق.

نفهم من خلال الوثائق أيضاً أن المرأة الذمية قد مارست العلاقات التجارية الطبيعية أسوة بالرجل سواء بالأصالة عن نفسها أو بالوكالة عن غيرها حيث ادعت وتداعت وباعت واشترت وتملكت بموجب عقود قانونية طبيعية مسجلة في سجلات هذه المحاكم.

بالرغم من الحالة الاقتصادية القائمة والتبادل التجاري السليم لا يخل الأمر من وجود بعض المشاكل التي كانت تعكر صفو هذه العلاقات الأمر الذي استدعى تدخل السلطات القضائية والإدارية وأحياناً القوى الأمنية لضبط الأمور وإعادتها إلى نصابها وقد يكون سبب هذه المشاكل نابع من فهم خاطئ للأنظمة والقوانين أو قد يكون مرده حالة النفس البشرية الميالة بطبيعتها إلى الطمع والجشع وحب التملك وإثبات الوجود وهو الأمر الذي لمسه البحث بكثرة في الوثائق.

هناك أمر آخر لا بد من ذكره وهو أن القضايا كانت تعرض على القاضي الشرعي من قبل اليهود والمسيحيين وهي متعلقة بالشؤون الشخصية والدينية ولكن القاضي كان يحكم فيها بموجب الشرع الإسلامي وهو ما يقتضيه عليه الواجب الديني والقضائي ونجد في بعض هذه الجوانب أموراً لا تروق للمتخاصمين.

عكست قضايا المحاكم الشرعية . بما لا يدع مجالاً للشك . ثقة واضحة بالقاضي المسلم خاصة عندما يدعي ذمي على مسلم ويأخذ حقه منه.

قام القاضي الشرعي برد مجموعة من الادعاءات أمام القاضي وذلك لعدم جواز الدعوى وذلك لعدم وجود أدلة كافية عليها وهذا عرف قضائي لا يزال معمولاً به حتى يومنا هذا ، وقد يكون مرد هذا الأمر هو جهل المدعي بطبيعة المسألة أو الحالة القضائية.

تقدم وثائق المحاكم الشرعية صورة عن أحوال أهل الذمة قد لا تجدها في أي مصدر من المصادر التاريخية الأخرى ومن خلالها يمكن معرفة الحياة التي كانوا يعيشونها والمعاملة التي يلقونها وذلك سواء من المجتمع المحلي أو من الإدارة الرسمية العثمانية في تلك الفترة.

في هذا البحث تم إيراد الوثيقة كما وردت في السجلات الشرعية مع بعض الاختصار الذي لا يخل بمضمونها أو بطريقة المقاضاة والحكم وتمت الإشارة إلى رقم السجل ورقم الوثيقة والصفحة والتاريخ.

قضايا ذات بعد اجتماعي

هي القضايا التي تتعلق بالمجتمع وعاداته وطرائق معيشته وضرورة الالتزام بالأعراف والتقاليد السائدة فيه ونجد هنا بعض القضايا التي أقر بها القاضي وأعطى حكماً قطعياً بعد أن استمع إلى شهادة الشهود فقد جاء في إحدى الوثائق : (ادعى شيخ محلة اليهود اسحاق بن يعقوب اليهودي بمواجهة يوسف بن حاييم اليهودي وقال إنه ساكن في محلة اليهود وانه يصنع الخمر ويبيعه للمسلمين وإن في ذلك ضرراً لعباد الله ..... ولدى سؤال المدعى عليه عن ذلك قال إنه ساكن في محلة اليهود ولكنه لا يبيع الخمر للمسلمين فطلب من المدعي بينة تثبت صحة ادعائه فأحضر للشهادة كلاً من

. محمد بشير بن أحمد الكوحل

. مصطفى بشة بن أمين الينكرجي

وقالا في شهادتهما أن المدعى عليه المذكور السيد يوسف بن حاييم يصنع الخمر في داره وإنهما شاهداه يبيع الخمر للمسلمين عندئذ قرر القاضي تعزير المدعى عليه التعزير الرادع.

(سجل محاكم شرعية رقم /29/ ، ص89 ، وثيقة رقم 129 1119 هـ 1707م)

يتبين من الوثيقة السابقة إن الخمر وإن كان مسموح تعاطيه وانتاجه بالنسبة لليهود، إلا إن ذلك غير مسموح بالنسبة للمسلمين وبالتالي يجب على اليهودي احترام تقاليد وقيم المجتمع الذي

يعيش فيه ، ولا يفيد المدعى عليه أن يقول أنني لم أجبر أحدا على الشراء مثلاً ، فهذا كلام لايفيد شيئاً في المقياس الاجتماعي لتلك المرحلة.

كما يبدو من نص الوثيقة بأن القاضي قد اكتفى بأبسط العقوبات المعمول بها وهي التعزير والتي تتدرج من الكلام القاسي حتى الجلد الذي لا يصل الحد الشرعي (دون الأربعين جلده).

يبدو إن الضرائب التي كانت مفروضة على أهل الذمة (مسيحيين ، يهود) كانت تدفع بالتناسب عن عدد الرؤوس (السكان) ويثبت ذلك في سجلات المحاكم الشرعية كوثيقة رسمية لدى الطرفين فقد جاء في إحدى الوثائق: (حضر بمجلس الشرع الشريف السيد مصطفى آغا الوكيل الشرعي عن أحمد باشا القبوجي باشي بالباب العالي المأمور بتحصيل الخراج من طائفة النصارى واليهود بدمشق وأحضر معه جماعة من اليهود وأخبروا أنه جمع منهم الخراج على ما هو مسطور في الدفتر السلطاني بدون زيادة ولا نقصان وسطر ذلك في سجلات المحاكم الشرعية.) (سجل محاكم شرعية رقم /20/ رقم 465 ، ص141، تاريخ 1104هـ 1692م)

يلاحظ المتتبع لوثائق المحاكم الشرعية إن معظم القضايا الخلافية التي كالنت تحدث بين اليهود والمسيحيين تعود إلى الضرائب المفروضة عليهم تبعاً لعدد النفوس وهذا كان يحدث بعد أن يزداد عدد أفراد طائفة أو يقل حسب الهجرة أو الموت فيعاد النظر في عدد الرؤوس وبالتالي الضريبة.

قضايا البيع والشراء

وهي قضايا على كثرة ورودها في سجلات المحاكم الشرعية لا تعني الشراء من المحلات والمتاجر أو شراء البضائع الأخرى وإنما نقصد قضايا البيوع والشراء المسجلة في سجلات المحاكم الشرعية والتي تعني التملك من أراض ودور ومحلات وغيرها وإن كثرة ورودها تدل على عدم وجود قيود عليها بين معتنقي هذه الأديان والطوائف فقد جاء في إحدى الوثائق (اشترى المعلم اسحاق

بن شحادة شامية اليهودي من السيد متري بن جبور النصراني ما هو ملكه الشرعي وذلك جميع الجنينة أرضاً وماءً وغراساً بقرية النبك بمبلغ قدره 450 غرشاً من الفضة والضمان على البائع وكتب ما وقع بالطلب في التاسع من محرم 1217هـ

(سجل محاكم شرعية رقم /250/ ، ص129، وثيقة رقم 206، تاريخ 1217هـ 1802م)

يبدو من الوثيقة السابقة أن اليهودي المذكور اسحاق بن شحادة شامية قد اشترى أرضاً في قرية النبك وهي مدينة النبك الحالية (80) كم شمال دمشق ويدل هذا الأمر أن حركة اليهود إلى القرى والضياع كانت ميسرة ولا يستدل من الوثيقة السابقة فيما إذا كانت قرية النبك تحتوي أفراداً من الديانة اليهودية الأمر الذي يفسر مدى تعايش الأديان في المجتمع في تلك الفترة.

نلاحظ من خلال بعض الوثائق أنها كانت تستبدل كلمة (اليهودي) بعبارة الطائفة الموسوية فقد جاء في إحدى الوثائق (اشترى نقولاوس بن جرجس الناظر على أوقاف فقراء الكاثوليك بدمشق من السيد يعقوب بن هارون بن سلمون فارحي ومن أخيه إلياهو ومن شحادة بن يوسف بن ماهر فارحي من الطائفة الموسوية والتابعية العثمانية وذلك قيراطين من أصل اربع وعشرين قيراط من جميع دمنة مجرى الماء الطالع القائم بجادة الخراب لصيق دكان درويش بن موسى ويعرف بطالع حمام المسك وطولها اثنان ونصف ذراع والعرض ذراع واحد وحقها في الماء قيراطان وبقي للخواجه إلياهو بن شحادة قيراط واحد وتم البيع بمبلغ قدره ألف ليرة ذهبية عثمانية.

(سجل محاكم شرعية / 1316/ مشوش ، تاريخ 1320هـ 1902م)

يتضح من الوثيقة السابقة أن المشتري السيد نقولاوس بن جرجس قد اشترى قيراطين من أصل أربع وعشرين وقد بقي للسيد إلياهو قيراط وهذا ربما يعني بقاء الشراكة في دمنة الماء وهذا يعني أن السيدين المذكورين وقد تعاملا وفق مبدأ المواطنة وليس تبعاً للدين.

لم تتوقف حركة البيع والشراء على الأرض والدور بل امتدت لتشمل المصالح الاقتصادية من مناسج ومعامل ومصانع وبشكل رسمي وبحضور الشهود فقد جاء في إحدى الوثائق ((..... اشترى ميخائيل بن موسى بن زحلان النصراني من يعقوب بن شمويل اليهودي ومن موسى بن مناحيم اليهودي الشهير بالحلبوني ومن سالم بن يعقوب الخواجا اليهودي الأصيل عن نفسه والولي الشرعي على ولده يعقوب القاصر ما هو ملك الأول والثاني إرثاً عن والديهما وما هو ملك الثاني إرثاً عن زوجته أم ابنه القاصر المدعوة خالة بنت اسحاق اليهودي إرثاً عن والدها اسحاق بن مناحيم الحلبوني اليهودي الحصة وقدرها تسع عشر من أصل أربع وعشرين قيراطاً جميع المقسم المفرز من الحصة وهي عشرون قيراطاً من المصبغة الكائنة باطن دمشق بشارع طالع القبة بالصف القبلي يشتمل على ساحة مسقوفة منها بركتان يجري إليهما الماء من طالع القبة منها منافع شرعية ومخزن لوضع الوقيد ومخزن لوضع الصباغ بثمن قدره 360 غرشاً ثلاثمئة وستون غرشاً فضة صحيحاً والرسم على البائعين وعلى المصبغة غرشان ونصف لجهة العوارض السلطانية 18 محرم الحرام 1173).

(سجل محاكم شرعية دمشق رقم /156/ ص24، وثيقة رقم 45، تاريخ 1173هـ 1759م)

إن سلامة عمليات البيع والشراء الواردة في الوثائق السابقة لا يعني بأنه لم تكن تحدث خلافات أثناء البييع بل إن العلاقات الاقتصادية بين اليهود والنصارى في دمشق شأنها شأن أي عملية تجارية أخرى هي عرضة لعمليات التزوير والخداع ومحاولة السيطرة والتملك وقد لحظت قضايا المحاكم الشرعية في سجلاتها مثل هذا الأمر ، وكان للقضاء الدور الحسم في حل هذه الخلافات الناشئة بين اليهود والمسيحيين ومعالجتها بالشكل السليم وإعادة الحق إلى نصابه وردع الظالمين فقد جاء في إحدى الوثائق (ادعى يحيى بن شحادة المغربي اليهودي على أنطوان البغدادي النصراني قائلاً إن المدعى عليه اشترى منه من مدة سبعة أيام خلت 269 غال إفرنجي سعر الغال 27،5 غرش صاغ والمجموع 7390،5 غرشاً ميرية دفع من أصلها 2100 غرش

وبقي عليه 5297غرشاً صاغ وطالبه بدفع المبلغ ، ولدى سؤال المدعى عليه أجاب إنه لم يشتر من المعي شيئاً بل إنه اشترى من المدعو عبيد العنابي 261 غالا بالسعر المذكور ومجموع الثمن 7177،5 غرشاً وقد دفع له خمسة أكياس تنباك قيمتها 2646 غرشاً وبقي عليه 4531،5 غرشاً وسيدفع له بالمبلغ تنباك ، وعندما طلب بينة من المدعي أحضر للشهادة كلاً من عمر أفندي مفتي حمص السابق ومصطفى بن علي الحمصي فذكرا أنهما يعرفان الغالات المذكورة وإنّ المدعى عليه المذكور قد اشتراها من المدعي وعددها 269 غالا على سعر قدره 27،5 غرش ولدى مواجهة المدعى عليه زعم أنه اشترى الغالات من المدعي / صاغ سليم / وإن الذي كان منها كذلك 192 غالاً والباقي غير صالحة وطالبه بردها بالعيب فرد المدعي بأن البيع كان حاضراً حلال وقد وقد استلمهم المدعى عليه واحداً واحداً وشهد على ذلك اثنان من المسلمين هما صالح القباني وعبد القادر الطباع عند ذلك قرر الحاكم صحة البيع وألزم المدعى عليه بدفع الثمن وقال له إنه ثبت تلاعبه في القضية وتغير أقواله ولا يقبل منه دفع الثمن تنباك وقد ثبت كذبه وتناقض أقواله وسقط حقه في الاعتراض شرعاً وعليه الدفع.

(سجل أوامر سلطانية /259/ ، ص488، وثيقة رقم 488، تاريخ 1256هـ 1841م)

وربما كان القاضي يستعين برأي آخر ولا سيما المفتي عندما تشكل عليه قضية ما كما أن هناك قضايا تحتاج إلى معاينة ميدانية فيذهب هو أو يرسل من ينوب عنه فقد جاء في إحدى الوثائق : (وفد من المحكمة الشرعية بدمشق يتوجه إلى حمام المسك في حي باش العظم وهناك ادعى الخواجه يوسف البوشي الموساوي (اليهودي) على الخواجه سلفادور بن سلفادور رئيس دير السلطة في حارة المسك بأن الأخير وضع باباً على دمنة الماء التي تغذي الحمام وتغذي الدير المذكور وغيره من دور المحلة وإن هذا مضر بطالع الماء وطلب إزالته ، ولما عاينت اللجنة المكان وما فيه وجدت الباب محدثاً وجديداً وهو مضر بالحارة والحمام فعادت وأخبرت الحاكم بذلك

فأرسل يستفتي المفتي بدمشق فأفتى برفع الباب عن الطالع لإزالة الضرر وبذلك حكم القاضي بموجب الفتوى.

(سجل محاكم شرعية رقم 756 وثيقة رقم 25 تاريخ 1305 هـ 1888م)

تبين الوثيقة السابقة كيف أن القاضي قد استرشد برأي المفتي على الرغم من أن الخلاف بين يهودي ومسيحي وشكل لجنة ذهبت إلى الحمام المذكور وعاينت المكان وأعطت حكمها بالسرعة القصوى الأمر الذي يدل على ديناميكية القضاء وسرعته في تلك الفترة.

ورد في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية دمشق خلافات بين اليهود والنصارى ولكنها ليست ذات طابع اقتصادي أو ديني بل عي عبارة عن مشاكل طبيعية تحدث في أي مجتمع فقد ورد في إحدى الوثائق (المدعو يهوذا بن عيد الدجاجاتي اليهودي وجاره حنا بن يوسف برينج النصراني وقد توافقوا على ما يلي يبقي يهوذا المذكور الخشبتين الموضوعتين فوق قمرتي مربعه الجديد والمطلتين على سطح حنا المذكور وعلى أرض داره على حالهما ويعمل (طبلة) على سطح مربعه الجديد للتستر وهذا المربع هو من جملة مساكن داره بمحلة الخراب بدخلة الشيخ فضلي وفي مقابل ذلك تعهد حنا المذكور بعدم فتح (قمرية) في مربعه تكشف دار اليهودي كما يقوم حنا بتعلية طبلة مشرفته بمقدار ثلثي ذراع لئلا يكشف دار اليهودي وجرى ذلك بحضور الشهود روفان بن اسحاق قبواجي باشا ويوسف بن سليمان آغا النجار اليهودي.

(سجل محاكم شرعية دمشق رقم/ 310/ ، ص 459 تاريخ 1243هـ 1827م)

يلاحظ من الوثيقة السابقة انها عبارة عن خلاف جارين مما يدل على أن الحي كان مختلطاً ولم يكن مختصاً باليهود أو المسيحية وهذه القضية هي حالة طبيعية لا علاقة لها بالمعاملات التجارية وللقارئ أن يتخيل أن هناك قضايا خلافية كثيرة جرى حلها قبل وصولها إلى القضاء وتسجيلها في سجلات المحاكم الشرعية ويبدو أن هناك قضايا خلافية قد وصلت إلى القضاء وذلك

بعد مرور فترة زمنية طويلة جداً فقد جاء في إحدى الوثائق (إن اسحاق بن عبود اليهودي قد ادعى على خليل بن خليل النصراني إن له في ذمته مبلغ من المال وقد حولى المدعى عليه المذكور إلى أخيه طنوس منذ حوالي ثلاثين عاماً فاعترف المدعى عليه بالمبلغ وقال إنه تحاسب مع المدعي منذ تسعة أشهر ودفع المبلغ وقد أبرأ المدعي المذكور ذمته وشهد على ذلك كل من حنا بن ميلاد ونصر الله بن يوسف وكلاهما من النصارى عندئذ رد القاضي الدعوى.

(سجل محاكم شرعية دمشق رقم/300/ ص 126، وثيقة رقم 355 تاريخ 1238هـ ، 1822م)

لم تلحظ سجلات المحاكم الشرعية خلافات وحوادث و حوادث قتل بين اليهود والمسيحيين على أسس دينية خلال فترة البحث أو أن هناك مشاكل حدثت على مستوى جمعي (طائفة مع طائفة) والخلاف الوحيد الذي أمكن تسجيله في هذا الإطار هو الخلاف حول الضرائب فقد جاء في إحدى الوثائق (حضر جماعة من طائفة اليهود وهم موسى بن أصلان كبير طائفة اليهود ويوسف يعقوب وسليمان بن يوسف ويعقوب بن شوحة وناثان بن موسى بن شمويل ومعتوق بن اسحاق وأحضروا معهم جماعة من النصارى وعددهم ثلاثون رجلاً وقالوا في دعواهم إن المقتطع من اليهود الموجودين في دمشق لجهة الرسوم السلطانية مئتان غرش لا زيادة ولا نقصان وإنهم قد عرضوا أمرهم على العتبة السلطانية العلية فورد الأمر الشريف السلطاني بمنع من يتعرض لهم بطلب زيادة وإن المدعى عليه ومن ورائهم من النصارى يطالبونهم بدفع زيادة عن المبلغ المذكور في الأوامر السلطانية الشريفة ولدى سؤال المدعى عليهم قالوا إنهم قد تداعوا سابقاً مع طائفة اليهود لدى قاضي القضاة السيد عبد اللطيف أفندي الذي أمر اليهود بدفع ثلث الرسوم المفروضة على أهل الذمة على أن يدفع النصارى على أن يدفع النصارى الثلثين بموجب الحجة الصادرة عن القاضي الم ذكور وبعد المداولة قرر القاضي إن الاتفاق بين اليهود والنصارى ليس ملزماً للطرفين وإنه يحق لأي طرف منهما نقضه وقد نقضه اليهود وصدرت الأوامر السلطانية الواضحة والصريحة بمنع التعرض لليهود بطلب الزيادة ومنع النصارى من الاعتراض.

(سجل محاكم شرعية دمشق رقم /18/، ص141 ، وثيقة رقم 233 ، تاريخ 1101هـ 1689م)

وقد يحدث أحياناً اعتراض طرف ثالث على قضية ما فقد جاء في إحدى وثائق المحكمة الشرعية (إن السيد يوسف بن يحيى الظلطة اليهودي قد اعترض في مجلس الشرع الشريف بعد أن علم أن الحاخام سليمان هراري قد باع داره إلى عبد الله بن حنا العربيلي بمبلغ مئة غرش وإني أطالبه أن يبيعني داره بحكم كوني انا جاره وأنا أحق بشراء الدار (حق الشفعة)[1] وطالب المشتري المذكور برفع يده عن الدار وعند سؤال المدعى عليه زعم أنه اشترى الدار لصهره يوسف قطامش وإن لصهره حقاً في الشفعة أيضاً وأنكر أن المدعي طالب بالدار فور علمه بشرائها.

فأحضر المدعي كلا من السيد يوسف بن داهود سنه ويحيى بن اسحاق الفرستقي وشهدا بصدق المدعي فيما قاله فحكم القاضي بفسخ عقد البيع وحق المدعي بشراء الدار بحكم الشفعة.

(سجل محاكم شرعية دمشق رقم / 341/ ص52 وثيقة 176 تاريخ 1252هـ 1836م)

تبين الوثيقة السابقة بشكل قطعي حقوق الجيران في الشراء والذي أسمته الوثيقة حق الشفعة وذلك بغض النظر عن الانتماء الديني للمتقاضين فقد استطاع اليهودي شراء الدار بقوة القانون وقد ألغي العقد السابق وثبت بطلانه قانونا حيث أن الجار هو الأحق بشراء دار جاره.

لم تنفع المدعى عليه محاولة الالتفاف على القانون والقول إنه اشترى الدار لمصلحة صهره وذلك لتنافي ذلك مع شهادة الشهود.

[1] هكذا تسميها الوثيقة ويبدو أن المقصود بها هو أحقية الجار في شراء دار جاره عند دفع الثمن الصحيح

الخاتمة :

يلاحظ المتتبع للعلاقات الاقتصادية بين اليهود والنصارى في ولاية دمشق ، إنها كانت علاقات طبيعية جداً تؤكد عمق الاندماج بين مكونات المجتمع الدمشقي في تلك الفترة من الزمن كما كان اليهود من كبار الملاكين والرأسماليين في دمشق ومدن الشام كلها ومع ذلك لم نجد ما يؤكد تطاولهم على الحكام ، بل على العكس فإنهم كانوا يحاولون إرضاءهم للحفاظ على مكاسبهم الاقتصادية والتجارية وقد استطاع هذا البحث استخلاص مجموعة من النتائج الهامة وهي :

1- عاش اليهود والمسيحيون في دمشق جنباً إلى جنب في مراحل التاريخ المختلفة دون مشاكل تذكر على أساس ديني أو طائفي.
2- توزعت الضرائب المفروضة على أهل الذمة (المسيحين واليهود) وفقاً لعدد الرؤوس (الأشخاص) البالغين وقد أمكن تعديلها عند تناقص عدد طائفة ما نتيجة للهجرة أو المرض أو أي شيء آخر.
3- إن المشاكل التي حدثت بين المسيحيين واليهود في ولاية دمشق هي مشاكل طبيعية تحدث في أي مجتمع من خلافات حول البيع والشراء والإرث والتجاور وقد تم حلها بالشكل القانوني وفقا لمبدأ المساواة في الحقوق.
4- لجأ المسيحيون واليهود إلى القاضي الشرعي المسلم لحل الخلافات بينهم مما يدل على ثقتهم بهذا القاضي بل وامتثلوا لأوامره في الحكم.
5- تبين من خلال بعض الوثائق إن القاضي حكم بموجب العرف والقانون وأعطى صاحب الحق حقه بعيدا عن التحيز.
6- لم يتبين من خلال الوثائق أي نوع من المشاكل حدث على أسس دينية بين اليهود والمسيحيين في مدينة دمشق.

تحتاج العلاقات بين اليهود والمسيحين إلى بحث مطول يحتاج مزيدا من التمحيص والدراسة لبيان التعايش والتسامح الذي كان قائما في مدينة دمشق في العهد العثماني .

مصادر البحث:

جرى ترتيبها حسب ورودها في البحث

1 سجل محاكم شرعية رقم /29/ ، ص89 ، وثيقة رقم 129 ، 1119هـ 1707م

2 سجل محاكم شرعية رقم /20/ رقم 465 ، ص141، تاريخ 1104هـ 1692م

3 سجل محاكم شرعية رقم /250/ ، ص129، وثيقة رقم 206، تاريخ 1217هـ 1802م

4 سجل محاكم شرعية / 1316/ مشوش ، تاريخ 1320هـ 1902م

5 سجل محاكم شرعية دمشق رقم /156/ ص24، وثيقة رقم 45، تاريخ 1173هـ 1759م

6 سجل أوامر سلطانية /259/ ، ص488، وثيقة رقم 488، تاريخ 1256هـ 1841م

7 سجل محاكم شرعية رقم 756 وثيقة رقم 25 تاريخ 1305 هـ 1888م

8 سجل محاكم شرعية دمشق رقم/ 310/ ، ص 459 تاريخ 1243هـ 1827م

9 سجل محاكم شرعية دمشق رقم/300/ ص 126، وثيقة رقم 355 تاريخ 1238هـ ، 1822م

10 سجل محاكم شرعية دمشق رقم /18/، ص141 ، وثيقة رقم 233 ، تاريخ 1101هـ 1689م

11 سجل محاكم شرعية دمشق رقم / 341/ ص52 وثيقة 176 تاريخ 1252هـ 1836م

خصائص الأسرة في المغرب العربي الإسلامي والأندلس

في القرن (5 هـ/11م)

الباحث: د. علي طالب

الملخص

الأسرةُ أصلُ التنظيم الاجتماعي لأي مجتمع، والعمود الفقري والبنيان الأساسي والركيزة لبنيانه، وهي أصغر وحدة في التنظيم الاجتماعي، ولاشك أنها أول بنية اجتماعية تتولى عملية التنشئة الاجتماعية كونها عملية ديناميكية متغيرة، تشمل كامل مراحل الفرد منذ ولادته وتستمر حتى وفاته.

وبما أن المجتمع في المغرب العربي الإسلامي والأندلس خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي (عصر المرابطين) هو مجتمع منظم بالرغم من تداخل التأثيرات البربرية والأندلسية، فلا شك أن الأسرة كانت من ضمن مكوناته الأساسية، إذ اشتملت على الأب، والزوجة، أو عدة زوجات، وأبنائهم وأحفادهم، والأعمام، وهم مسؤولون عن إعالة أفرادهم العجزة ويتعاونون في العمل ويشتركون في تحمل المسؤولية.

ولعلها أهم الجوانب التي عني البحث بإلقاء الضوء عليها والتي من خلالها تكون المجتمع المغربي والأندلسي في ذلك العصر، للوقوف على العادات والتقاليد الاجتماعية المتبعة والتي من خلالها يمكن رسم صورة ولو كانت غير واضحة تمام الوضوح عن سمت الحضارة المغربية والأندلسية في ذلك العصر، لأن الحضارة كانت عبر تاريخها مزيج عدة عوامل فكرية واقتصادية واجتماعية، وهنا محاولةً لإماطة اللثام عن بعض الجوانب الاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك العصر.

الكلمات المفتاحية: الأسرة في المغرب، الأسرة في الأندلس، تكوين الأسرة في المغرب والأندلس، خصائص الأسرة في المغرب والأندلس.

Family characteristics in the Islamic Arab Maghreb and Andalusia in the 5th century AH /11th century AD).

ABSTRACT

The family is the foundation of social organization in any society, its backbone, basic structure, and cornerstone. It is the smallest unit in social organization and undoubtedly the first social structure to undertake the process of socialization, a dynamic and changing process encompassing all stages of an individual's life from birth to death. Since society in the Islamic Maghreb and Andalusia during the 5th century AH (11th century CE) was organized, despite the interplay of Berber and Andalusian influences, the family was undoubtedly one of its fundamental components. It comprised the father, wife (or several wives), their children, grandchildren, and uncles, who were responsible for the care of their elderly members, cooperating in work and sharing responsibility. Perhaps the most important aspects that this research aims to highlight are those through which Moroccan and Andalusian society was formed in that era, and the prevailing social customs and traditions. Through these, a picture can be drawn, albeit not entirely clear, of the characteristics of Moroccan and Andalusian civilization at that time, as civilization throughout its history has been a blend of several intellectual and economic factors. And socially, here is an attempt to speak out about some of the social aspects that were prevalent in that era.

Key words: The family in Morocco, the family in Andalusia, family formation in Morocco and Andalusia, characteristics of the family in Morocco and Andalusia.

مقدمة.

مما لاشك فيه أن الجذور الأولى لظهور الأسرة تمتد إلى مرحلة غابرة في القدم، وإذا أردنا التحديد يمكن القول: إن جذورها ترجع إلى بدء التكوين مع خلق النبي آدم عليه السلام، وما يهم أن تكوين الأسرة كان ذو خصوصية في سيرورة التاريخ لابد من الالتفات إليها، وتناولها بالبحث والتحليل، كونها تضفي على مجريات التاريخ أهمية كبرى جداً عبر العصور التاريخية وحتى الوقت الحاضر.

والحق يقال: إن البحث في مثل هذا المجال يحتاج إلى كتب ومجلدات لحصره، لكن ما يعتري نفس الباحث من ميل وشوق إلى الخوض ولو بشكل بسيط في التاريخ الاجتماعي للأسرة المغربية والأندلسية في عصر المرابطين، ومحاولة الكشف عن النظم الاجتماعية في ذاك العصر وأهميتها ودورها السياسي والاقتصادي، كان هو الدافع الأكبر لاختيار هذا الموضوع.

ومن الملاحظ أن الأسرة بشكلها الواسع كانت تجمعها رابطة القرابة التي هي بيئة اجتماعية أساسية لدى معظم القبائل، وداخل هذا النظام عدت العائلة صورة مصغرة عن القبيلة.

وفي ضوء ما سبق جاء البحث مشتملاً على نقاط أساسية في تكوين الأسرة، وهذا ما يبرر إغفال بعض الجوانب التي يمكن للباحثين المتخصصين إظهارها وتسليط الضوء عليها.

1- إشكالية البحث.

تكمن إشكالية البحث في محاولة بيان وتوضيح بعض النقاط الأساسية في الحياة الاجتماعية للأسرة المغربية والأندلسية في العصر المرابطي الذي ساد خلال المرحلة المحددة وهي القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي ومنها: مراحل تكوين الأسرة، ومعرفة التغييرات في خط العادات الاجتماعية عبر ذلك العصر، ومعرفة ما إذا كانت تختلف عاداتهم الاجتماعية عن عاداتنا الحالية.

وتضاف إشكالية وهي: الخلفية السياسية أو الاقتصادية وما كان له من دور كبير في اتخاذ نمط معين من الطرق والأساليب في مراسم الزواج.

وذلك من خلال الاعتماد على استقراء وتحليل المعلومات الواردة في المصادر العربية الإسلامية وغيرها من مصادر ومراجع تساهم في تكوين صورة واضحة عن موضوع الدراسة.

2- أهمية البحث.

يعد البحث إحدى المحاولات التي يراد من خلالها تسليط الضوء على الأسرة في المجتمع المغربي والأندلسي خلال العصر المرابطي، وطبيعة الحياة والواقع الاجتماعي في تلك البلاد.

كما تتجسد في دراسة الأسرة المغربية والأندلسية أهمية نسبية لاسيما وأن الباحثين انصبّ جلّ اهتمامهم وبحثهم على جوانب معينة من تاريخ الأمة العربية الإسلامية دون الالتفات بشكل خاص إلى الحياة الاجتماعية وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان الالتفات إلى مثل هذه الدراسة.

وتبرز أهمية البحث من خلال بيان أثر تربية الأبناء والأفراد في الأسرة على حياتهم المستقبلية، إذ عليه يبدو أسلوب الأسرة في التربية والتعليم هو ما ينتج المجتمع، فإما أن يكون ناجحاً أو فاشلاً، وذلك حسب العادات المتبعة في كل عصر.

3- صعوبات البحث.

لكل عمل علمي مهما كان نوعه، وطريقة بحثه صعوبات متعددة قد لا يستطيع الباحث جعلها ذلولة أمام البحث بطريقة سحرية، ومنها:

- ضيق الوقت.
- صعوبة جعل المواد والمعلومات الواردة في كتب النوازل إخبارية تخدم البحث.
- اتجاه أغلب المصادر عن الاهتمام بتواريخ الشعوب الاجتماعية حيث كانت أغلبها تتحدث عن التاريخ السياسي أو الاقتصادي، وهذا ما جعل من الصعوبة بمكان انتقاء المعلومات التي تخدم البحث بالطريقة الوافية الصحيحة.

4- منهجية البحث.

إن الإطار المنهجي للبحث يعدُّ من أهم الخطوات التي يعتمدها الباحث من أجل إعداد بحثه، وقد قام البحث على دراسة عدة أمور والتطرق لها في محاولة لإلقاء الضوء على عدة نواحي عني البحث بها، وذلك من خلال ما جاء في المصادر والمراجع، معتمداً على مناهج بحثية متعددة، وهي:

- دراسة وصفية تاريخية **(المنهج الوصفي)** من أجل إلقاء الضوء على نظرة الدين الإسلامي للأسرة، ونظرة النفس البشرية والمجتمع للأسرة، إذ أنها من أساسيات استمرار الحياة البشرية.
- دراسة تحليلية **(المنهج التحليلي)** للمصادر العربية الإسلامية لاستخلاص المعلومات المتعلقة بالحياة الاجتماعية، وماهي المراسم التي تتم من خلالها تكوين الأسرة سواءً في المغرب أو الأندلس. وعليه جاء البحث مقسماً إلى:
- مقدمة: وفيها تم التعريف بالبحث من خلال لمحة مختصرة، وأسباب اختيار الموضوع، والأهمية من البحث.
- وعدة فقرات: تشمل الأسرة في المغرب العربي الإسلامي والأندلس في عصر خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، كما وتم الالتفات الى الأسرة اليهودية كونها تدخل ضمن مقومات المجتمع المغربي والأندلسي في تلك الآونة.
- وخاتمة: تم التوصل فيها الى أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث، مع ذكر بعض التوصيات والآراء والعبر المستفادة من هذا البحث ومحاولة إسقاطها على مجتمعنا المعاصر.
- وقائمة بأسماء المصادر والمراجع التي تم استخدامها في البحث.

أولاً- أهمية الأسرة في بناء المجتمع:

1- الإسلام وموقفه من الأسرة بشكل عام:

من المعلوم أن الإسلام جاء حاملاً العديد من القوانين والتنظيمات التي غيرت مسيرة المجتمع الذي كان سائداً قبله، تلك القوانين كانت على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية ولاسيما الاجتماعية، وبالأخص الأوضاع الاجتماعية التي هي محور الدراسة في هذا البحث، حيث كانت

له نظرةً خاصةً في سبيل تطور المجتمع، وعلى وجه الخصوص نظرته إلى الأسرة، حيث يلاحظ أن الشريعة الإسلامية التي جاءت نادت بمحاربة الرهبنة، وذلك لتعارضها مع الفطرة الإنسانية وميولها، ورأت في تكوين الأسرة أنها اللبنة الأولى لتكوين المجتمعات والشعوب، حيث أن الإنسان كان وما يزال يقع عليه العبء الأكبر في رعاية من له عليهم حق الرعاية والتربية، وبقاء نوعه الإنساني، واستمراره في مجتمع يقوم على القيم[1]، وهذا الأمر كشفه علماء الاجتماع والإنسان، بأن الأسرة تطورت من عدة جوانب: أهمها نطاق الأسرة ووظائف أفرادها، ومختلف الأسس التي تقوم عليها، وحتى تتم فائدة الفهم والتعرف على الوضع المدروس لابد من البحث من ناحية علم الاجتماع كأساس عقائدي[2].

كان القرآن الكريم خير دليل على أن الأسرة هي أساس المجتمع، واللبنة الأولى في قيامه، والركيزة الأساسية في بنيانه، وهي قوله تعالى: "**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**"[3].

وقوله تعالى: "**وجعل الله لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون**"[4].

وكان من سنن الأنبياء عليهم السلام تكوين الأسر، لقوله تعالى: "**ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية وما كان لرسول أن يأتي بأيةً إلا بإذن الله لكل أجل كتاب**"[5].

وقد كان الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم يحث الناس على الزواج ويفضّله على شباب الأمة الإسلامية وينهى عن الرهبنة، وفي حديثه العظيم ما يؤكد ذلك حيث قال صلوات الله

([1]) **ابن كثير**، إسماعيل ابن كثير (ت744هـ/1373): **تفسير ابن كثير**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج2، ص275.

([2]) **السمالوطي**، نبيل: **الدين والبناء العائلي**، دار الشروق للطباعة، جدة، السعودية، ط1، 1981م، ص83.

([3]) **القرآن الكريم: سورة الحجرات**، الآية: 13.

([4]) **القرآن الكريم: سورة النحل، الآية: 72.**

([5]) **القرآن الكريم: سورة الرعد**، الآية: 38.

تعالى عليه: "...أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني..."[1].

وعلاوة على ذلك يدرك الإنسان أن في تكوين الأسرة مصالح وحكماً أخرى، أغلبها ما يتعلق بالاستقرار النفسي والعاطفي، بما يمكن أن تبنيه هذه الأسرة من علاقات المودة والرحمة، والمستفاد من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة أنها تدعو إلى تكوين الأسرة والعمل على بناء أسرة تساهم في توطيد دعائم المجتمع الإسلامي الفاضل[2]، وعلى الرغم من الحثّ على الزواج وجد عدد من الأشخاص الذين اعتزلوا الدنيا، وعزفوا عن الزواج تفرغاً إما للعلم أو للعبادة[3]، وذلك بقي من تقيد بضوابط الشريعة الإسلامية وأقاموا الأسر، ومنهم من تعدى الزوجة الواحدة الى اثنتين وثلاث وبعضهم تزوج أربع، بل وبعضهم اشتهر بكثرة الزواج[4].

ومن خلال كل ما تقدم يمكن استخلاص النظرة العامة التي نظر بها الإسلام إلى تكوين الأسرة وكيف أنها نظرة إيجابية محفزة على تكوين الأسرة التي بنظره عماد المجتمعات وأساسها والسبيل الوحيد لقيام المجتمع بشتى شرائحه، وعليه نظر الإسلام إلى تكوين الأسرة نظرة إيجابية خالصة، كما دعا إلى تكوين الأسر التي من شأنها حفظ الشباب إناثاً وذكوراً من الضياع والغوص في عالم الانحلال الخلقي، وهذا ما يتعارض ومبادئ الشريعة التي جاء بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والتي كانت تدعو الى الزواج وتكوين الأسرة.

2- أهمية تكوين الأسرة من وجهة نظر النفس البشرية:

([1]) **البخاري**، محمد بن إسماعيل (ت256هـ/870م): **صحيح البخاري**، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط3، 1987م، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح، رقم4776، ج:5، ص1949.

([2]) **القرطبي**، محمد بن أحمد (ت671هـ/1273م): **أحكام القرآن**، تح: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، ج:14، ص17.

([3]) **ابن كثير**، إسماعيل ابن كثير (ت744هـ/1373): **البداية والنهاية**، كتبة المعارف، بيروت، لبنان، د.ت، ج:14، ص 183.

([4]) **الشوكاني**، محمد بن علي (ت1250هـ/1834م): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ، د.ت، ج:1، ص238.

إن نظرة النفس البشرية لتكوين الأسرة يمكن التماس بعضاً من خصائصها من خلال كتب التراجم التي تناولت النظرة الفردية الذكرية لها، فكان منهم من عزف عن الزواج وتخلى عن كل أمور الدنيا، زاهداً فيها، وذلك إما إقبالاً على العلم أو العبادة[1]، حيث شوهد خلال دراسة تاريخ المرابطين اتجاه الكثيرين منهم الى الاستقرار في الأربطة من أجل عقد حلقات العلم والتفقه في الدين بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية للرباطات التي نشأت في ذلك العصر وهي الحفاظ على حدود الولايات من هجمات الأعداء[2]، ومنهم من عزف عن الزواج وتكوين الأسرة لنفقاته وتكاليفه[3]، وكانت حجته في ذلك غلاء المهور، والافتقار بعد الزواج، وكل ذلك يضاف إليه كثرة مطالب النساء وعدم رفقهن بالأزواج[4].

وهذا كان له أثره البالغ على الرجال، وجعلهم يتخوفون من مسؤوليات ومتاعب الأسرة فيما بعد، وبالمقابل لا يمكن إغفال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة، بل أكثر من الزواج حتى اشتهر بذلك[5]، فمثلاً (عبد الله بن ياسين) (ت451هـ/1059م) كان لا يسمع بامرأة حسناء إلا وخطبها، فيتزوج في الشهر الواحد عدداً منهن[6].

([1]) **ابن الأبار**، محمد بن عبد الله (ت658هـ/1260م): **تحفة القادم**، تعليق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط أولى، 1406هـ/1986م، ص75.

([2]) **مؤلف مجهول** (ت خلال القرن 8هـ/14م): **مفاخر البربر**، تح: محمد يعلى، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الوكالة الاسبانية للأبحاث الدولية، مدريد، 1996م، ص214.

([3]) **الزجالي**، عبيد الله بن أحمد (ت694هـ/1295م): **أمثال العوام في الأندلس**، تح: محمد بنشريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، مطبعة محمد الخامس الثقافية، فاس، المغرب، 1391هـ/1971م، ق1، ص242.

([4]) **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص125.

([5]) **البرزلي**، محمد بن أحمد (ت841هـ/1438م): **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا والأحكام**، تح: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط1، ، 2002م، ج4، ص 350.

([6]) **ابن عذارى**، أحمد بن محمد (712هـ/1313م): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ج4، ص 16.

كما وجد عدداً من النساء عزفن عن الزواج حتى وفاتهن مثل: عائشة القرطبية التي توفيت (400هـ/ 1009م)[1]، حيث كانت أبرع نساء عصرها وأعلمهن، وقد ماتت عذراء لم تتزوج، ولعل مرد ذلك أنها تفرغت للعلم، وعلى الرغم من أن عدداً من النساء لم تكن تريد الزواج إلا أن نسبتهم بقيت أقل من الرجال في المجتمع في ذلك العصر.

وأما بالحديث عن تعدد الزوجات في ذلك العصر سواءً بالمغرب كان أم بالأندلس، فالملحوظ أنه كان للنساء نظرةً مغايرة في ذلك، ولم تغفل كتب الأمثال عن تصوير تلك الحالة التي فضلت فيها المرأة الموت على تعدد الزوجات[2]، ومهما يكن من الأمر ومهما اختلفت نظرات الجنسين سواءً الرجال أو النساء إلى الزواج واختلفت الأسباب والمسببات التي دعت كلا الجانبين إلى اتخاذ مثل تلك المواقف والنظرة الى الزواج؛ فإن الزواج يبقى العملية التي لا يمكن لأي مجتمع أن يعزف عنها، كيف لا وهو استمرار للجنس البشري وتطوره ونادت به جميع الشرائع السماوية كوسيلة لبناء المجتمعات البشرية؟.

ثانياً- الأسرة المغربية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

1- خصائص الأسرة المغربية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي:

عاش سكان المغرب الأقصى منذ أن تأسست على أرضه دولة المرابطين في ظل عادات وتقاليد موروثة، بعضها ورثها عن الأجيال السابقة، وبعضها استحدثت خلال تلك الفترة والعصر نتيجة لظروف سياسية ودينية مرّت بها المنطقة، وسيتم التعريف عن العادات والتقاليد والأسرة وما تتضمنه من عادات وخطوات متبعة تتعلق بتكوين الأسرة، ونبدأ بالأسرة:

من الملحوظ أن **الأسرة** كانت تكون نواة المجتمع المغربي، وهي تتكون من الزوج والزوجة وأبناءهما، وكان الزوج يمكن أن يتزوج بأكثر من واحدة طبقاً للشريعة الإسلامية، على أن لا يتجاوز أربع زوجات، إلا أن بعض رؤساء **القبائل** كانوا في بعض الحالات يتزوجون أكثر من

([1]) عائشة بنت أحمد بنت محمد بن قادم، قرطبية من أعدل أهل زمانها فهماً وعلماً وأدباً، كانت حسنة الخط تكتب المصاحف والدفاتر، توفيت سنة أربعمائة. **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج4، ص356.

(2) **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ج:2، ص350.

العدد الشرعي وكان هذا الأمر قبل مجيء عبد الله بن ياسين، وعلى هذا الأمر قال ابن أبي زرع: "وكان يحيى قد أنزله معه – أي أنزل عبد الله بن ياسين – فوجد عنه تسع نسوة فسأله عنهن، فقال: هن زوجاتي، فقال له الفقيه: هذا شيءٌ لا يجوز في دين الإسلام وإنما يجوز في ذلك أربع، ففارق خمساً، فأجابه بالسمع والطاعة وفارقهن، ثم قال: إن جميع الرؤساء من جدالة ولمتونة[1] على مثل حالي فأنذرهم وأعرفهم حكم الله "[2].

ومن خلال ما أخبر عنه المؤرخ ابن أبي زرع يمكن القول: إن **العرف** كان هو المتبع بين رؤساء العشائر دون العامة، وقام ابن ياسين بتغيير هذا الوضع حيث أرشد أهل القبائل التي نزل بها إلى أحكام الدين في تلك الأمور التي كانوا على الأغلب أما يجهلونها أو لم يكونوا يلتزموا بتطبيقها تمام الالتزام، وعلى الأغلب أن السبب الأساسي في ذلك هو عدم تعمقهم في تعاليم الدين الإسلامي، ومعرفة ضوابطه ونواهيه تمام المعرفة، الأمر الذي جعلهم لا يتقيدون تمام التقيد بالأمور الدينية وخاصة فيما يتعلق بموضوع الزوجات، وعددهم الذي حدده الشرع بأربع نساء كحد أقصى، وقد شرط الشرع الإسلامي ذلك بالعدل بين النساء فإن لم يكن ذلك فجاء أمر الشرع بواحدة من النساء فقط، وذلك ما يؤكد أن الإسلام جعل للزواج عدة ضوابط وقواعد لابد من الالتزام بها ولم يترك للرجال الحرية المطلقة في الزواج وتعدد زوجاتهم، ورغم كل ذلك وجد من خالف تلك الضوابط وأكثر من الزوجات وزاد منهم مخالفاً الشرع في ذلك، وملبياً لرغباته النفسية[3].

ويلاحظ في بعض الحالات أن رجالاً في المغرب والأندلس قد تزوجوا من نساء من جنسيات مختلفة عن جنس البربر، ولم تحدد المصادر المتبعة في البحث ما هي الجنسية الأساسية التي عمد رجال المغرب على التزوج منها وكل ما ذكرته أنهم قاموا بالتزوج من جنسيات مختلفة عن القبائل البربرية التي كانت موجودة، وإن وردت بعض الروايات التي تحدد الجنسية على النحو

---

[1] قبائل أصيلة سكنت بلاد المغرب الإسلامي، وكان لها أثر كبير في أحداث التاريخ الإسلامي على مر العصور. **ابن خلدون: العبر**، ج4، ص222.

[2] **ابن أبي زرع**، علي بن عبد الله (ت720هـ/1320م): **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تح: محمد الهاشمي الفيلالفي، الرباط، المغرب، 1936م، ج:2، ص 11.

[3] **ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس**، ج:2، ص102.

يذكر زواج الوزير ابن جامع من امرأة تركية[1]، كما أن المصامدة يعدون أن الزواج من حبشيات عاراً ويتبين ذلك من خلال الحوار الذي دار بين أبي مدين أحد المتصوفين بالمغرب وبين أبي محمد عبد الرزاق الجزولي تلميذه ما يفيد ويشير إلى استنكار المصامدة الزواج من الحبشيات حيث قال أبو مدين لتلميذه: "أو تفعل ذلك – أي الزواج من الحبشية – ونكاح الحبشية عند المصامدة عار"[2]، ولعل هذا الأمر يرجع إلى نظرة المصامدة للحبشيات النظرة السلبية واعتبارهن أقل منهن منزلة، ولكن ما هو السر الكامن وراء تلك النظرة التي نظر بها المغاربة إلى الحبشيات على الرغم أنهم تعايشوا مع أغلب الشرائح التي تكون منها المجتمع المغربي ولا سيما اليهود الذين وجدت عدة مصادر ذكرت وأكدت التعايش الذي حصل مع المغاربة وأنهم كثيراً ما اشتركوا في الأمور الحياتية والمعيشية مع المغاربة في كل الأمور.

ومن الملحوظ أيضاً أن الرجال كانوا لا يتزوجون إلا إذا تيسرت أحواله المادية والتي تكون ميسورة، ومن ذلك موقف المرأة التي اشتكت إلى أبي العباس المتصوف المتوفى بمراكش سنة (610هـ/1213م) وأن لديها أربع بنات لا يتزوجن فقالت له: "عندي أربع بنات بالغات قادرات على الزواج وليس لهن أبٌ ولا مال والناس لا يتزوجون إلا من كان له مال وأنا فقيرة"[3]. وعلى هذا قام أبو العباس بتزويجهن ومشاركة غيره من الصالحين في جمع المال وإنفاقه على تزويج الفقيرات ومن هؤلاء محمد بن أحمد اللخمي[4].

---

(1) **المراكشي**، عباس بن إبراهيم (ت 1379هـ/1959م): **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، عدد الأجزاء:8، فاس، ط1، عام 1936م، ج1، ص 280.

(2) **التادلي**، يوسف بن يحيى (ت617هـ/1220م): **التشوف إلى رجال التصوف**، تح: أدولف فور، الرباط، المغرب، 1958م، ص 326.

(3) **المراكشي: الإعلام بمن حل مراكش**، ج:1، ص 276.

(4) أحد الصالحين بتلمسان والمولود بها سنة (855هـ/ 1162م) والمتوفى سنة (614هـ/1217م)، كان ذو حظوة عند الخلفاء الموحدين، وكان يتصدق بما يحسنون به إليه ويجهز منه فقيرات البنات وضعيفاتهن. **حسن**، علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين**، مكتبة الخانجي بمصر، ط1، 1980، ص 407.

وكان الرجال يدفعون مهوراً لزوجاتهم، إذ أشير للمهر الذي دفعه أبو عبد الله ابن أبي إبراهيم والي غرناطة للسيد أبي حفص للزواج من ابنته أثناء مقامه بمراكش سنة (564هـ/ 1168م)[1].

أما بالنسبة إلى عقد الزواج فكان يتم عادة في المساجد[2] والدليل على ذلك ما أشار إليه التادلي بقوله: "وكانت عامة أهل البلاد يعقدون أنكحتهم في المساجد"[3].

فإذا ما تم عقد القران أقيمت الأفراح ابتهاجاً بهذه المناسبة السعيدة فالخليفة يوسف بن عبد المؤمن حين تزوج ابنة محمد بن سعيد بن مردنيش أقام مهرجاناً عظيماً يعجز اللسان عن وصفه[4]، وكان المغنون يشتركون في إحياء حفلات الزواج، وأشير إلى كثير من هؤلاء المغنيين الذين أقلعوا عن الغناء في الأفراح والحفلات والسهرات وانصرفوا بدلاً عن ذلك إلى العبادة، ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الصنهاجي حيث قال: "كان في حداثته محباً للهو يغني في الأعراس ويضرب في الدف"[5].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن الرجال الذين آل بهم الأمر إلى الاتجاه نحو العبادة والتفقه في الدين كانوا فيما سبق يشتغلون بالغناء في الأفراح والضرب على الدف وكل أنواع الفرح والابتهاج بالأعراس التي كانت تقام في تلك الأوقات، وبجانب ما تم ذكره من القيام بتلك الأمور ربما قام بعض المهرة ببعض الألعاب وذلك إدخالاً للسرور على الحاضرين، مثل ذلك ما قام به أهل قرية (تاورا) إحدى قرى مدينة مكناسة في أفراحهم حيث كان السودانيون يلعبون الثقاف بالحديد ويرقصون ونساؤهم يضربون ألة اللعب ويغنين والزامر – الذي يقوم بحمل ما نسميه المزمار وينفخ فيه من أجل إعطاء الألحان الموسيقية – يقوم بالزمر لهم[6]، وأحياناً كانت تزف العروس

---

(1) **حسن: الحضارة الإسلامية**، ص 407.

(2) **ابن عذارى: البيان المغرب**، ج4، ص22–23.

(3) **التادلي: التشوف إلى رجال التصوف**، ص75.

(4) **ابن أبي زرع: الأنيس المطرب**، ج:2، ص 188.

(5) **التادلي: التشوف إلى رجال التصوف**، ص307.

(6) **البيذق**، أبو بكر الصنهاجي (ت555 م): **أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين**، نشر: ليفي بروفنسال، باريس، فرنسا، 1928م، ص60.

إلى بيتها الزوجية وهي راكبة على خيل ويحيط بها المغنون ووسائل اللهو المختلفة في الموكب كما في أفراح تلمسان[1].

2- كيفية تكوين الأسرة المغربية في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي:

الملاحظ أن الأسرة بشكلها العام، كانت تجمعها رابطة القرابة التي هي بنية اجتماعية أساسية لدى معظم القبائل، وداخل هذا النظام المدروس تعد العائلة صورة مصغرة لهذه القبيلة أو لتلك القبيلة، وتمثل السلالة الأبوية نظام القرابة الذي يعتمد عليه التنظيم العائلي[2]، ولابد من ذكر العائلة بشيء من التعريف، وإماطة اللثام عن أهم النقاط التي من خلالها يمكن التعرف على ماهية العائلة التي كانت الأساس في تكوين المجتمع المغربي.

بالرغم من قلة المعلومات الكافية حول الحياة العائلية في المغرب لقلة الإشارات المتوافرة في بطون الكتب التاريخية حول هذا الموضوع إذ جاءت أغلب مادتها تتكلم عن التاريخ السياسي، خصوصاً فيما يتعلق بوظائف الأسرة والعائلة في هذا النوع من المجتمعات، تبقى العائلة على العموم المؤسسة الاجتماعية التي ساهمت بشكل فعال في صياغة تاريخ الشعوب، فهي نواة تكوين المجتمع وأداة لدراسة بنيته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والباحث في التاريخ الاجتماعي يجد أنها قامت على نظام هرمي أساسه السلطة والنفوذ الذي يمثله رب الأسرة[3].

---

(1) **عنان**، محمد عبد الله: **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، القاهرة، مصر، ط1، 1964م، ص234.

(2) **ابن أبي زرع: الأنيس المطرب**، ج:2، ص 188.

(3) **دحماني**، سهام: **العائلة الصوفية بين القدسية والتفكك**، قراءة في تاريخ العائلة الصوفية في الفترة الممتدة من القرن6هـ/9م، مقال ضمن كتاب المرأة والخطاب الصوفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2010م، ص 103.

ووجد من خالف هذه القاعدة، عند قبائل صنهاجة التي احتكرت فيها الزوجة السلطة الأساسية المطلقة بفضل مركزها الاقتصادي[1]، وقد تكونت العائلة في المغرب بشكل أساسي من الأب والزوجة والأولاد، وكانت تتكون أحياناً من الأب وعدة زوجات والأولاد، ووجدت بعض العائلات التي تتكون من الجد والجدة والأب والأم والأولاد والخادم[2].

ومن خصائص العائلة في المغرب في ذلك الوقت أنه كانت عائلة موسعة – بمعنى أنه كانت تعيش في أحضان العائلة الواحدة عدة عائلات زوجية ويشتركون المنزل أي تحت سقف واحد[3]– كما ويشتركون في النفقات والمصاريف الخاصة بهذه العائلة، وهذه العائلة كانت تضم دون شك الأطفال حتى أبناء العمومة، وهي عائلة الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، والنسب فيها ذكوري – أي إلى الأب – والانتماء أبوي، ويبقى انتماء المرأة لأبيها، مثل عائشة بنت أبي الطاهر، وكان البنات يتركن المنزل العائلي عند الزواج ويلزمهن العرف والدين بالوفاء لزوجها[4]، ومما هو جدير بالذكر أن الميراث كان ينتقل في خطٍ أبوي، وكان الأبن الأكبر هو الذي يحظى بالنصيب الأكبر في الميراث[5].

أما عن خطوات تكوين الأسرة في المجتمع المغربي، سيتم البدء بكل خطوة على حدى:

1. الزواج:

---

(1) **بوتشيش**، إبراهيم القادري: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، منشورات الجمعية المغربية للدراسات التاريخية، مطبعة الخليج العربي، تطوان، المغرب، ط2، عام 2004م، ص22.

(2) **بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص108.

(3) **مصطفى**، بوتنفوشت: **العائلة الجزائرية**، التطور والخصائص الحديثة، تر: أحمد دمري، الجزائر، 1984م، ص37.

(4) **الونشريسي**، أحمد بن يحيى (ت914هـ/1509م): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب**، تح: جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م، ج2، ص46.

(5) **ابن رشد الجد**، محمد بن أحمد (ت520هـ/1127م): **فتاوى ابن رشد**، تح: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1987م، ق1، ص312.

يعد الزواج في المجتمع المغربي وفي كل المجتمعات اللبنة الأساسية لبناء المجتمعات، وهو من الظواهر الاجتماعية التي كانت تمارس منذ القدم، وأشير سابقاً إلى أن الزواج من الأمور الأساسية التي حثّ عليها الإسلام وذلك لما له من تحصن للمرأة الرجل على حدٍ سواء وإبعادهم عن الفواحش وغض البصر عن المحرمات، وكان في المجتمع المغربي الذي هو معرض الحديث يشترط في عقد النكاح ثلاث فرائض هي الولي والصداق وشاهدا عدل، وسنن ثلاث أيضاً وهي إظهار العرس والوليمة والدخلة[1].

وعلى الرغم من قلة المعلومات الواردة حول سن الزواج الذي به كان يتم عقد القران، إذ لا معلومات كافية عن نسبة العوانس والأرامل في المجتمع المغربي في ذلك العصر، لكن الدارس لتاريخ ذلك العصر يجد أن الصراعات والحروب هي السبب الأساسي الذي جعل من عدد النساء أكبر من عدد الرجال، وكان الزواج في المجتمع المغربي يتم عن طريق الخاطبات اللائي كن يقومن بتولي أمر الاتفاق بين أهل العروسين بشأن الزواج[2]، وكانوا يعدون أن يوم الجمعة هو يوم مفضلاً من أجل الخطبة[3]، وعلى الرغم من عدم المعرفة عن العادات والتقاليد التي كانت متبعة بشأن تقاليد الزواج، بسبب سكوت المصادر عن التقاليد التي كان يتم من خلالها الزواج، إلا أنها لم تخرج من الإطار العام للأعراف والشريعة الإسلامية في كامل بلاد المغرب الإسلامي، وقد وجد الاختلاف حتى في تكاليف الزواج التي اختلفت ما بين المناطق الحضرية والريفية في المغرب الإسلامي في المرحلة المدروسة، والمرجح حسب المصادر أن تكاليف الزواج في المناطق الحضرية كانت أغلى ثمناً من تكاليفه في المناطق الريفية، وكان كثيرون من الزهاد من يترفعون عن الزواج بالرغم من أنه نصف الدين، ومع ذلك كان الزواج أمراً لابد منه، لأنه وسيلة لإنجاب الأولاد وتعزيز الروابط بين الأسرة والمحافظة عليها وعلى إرثها[4].

وحتى الزواج كان يتم من خلال مراحل متعددة أهمها:

---

[1] **ابن سهل**، عيسى بن سهل (ت413هـ/1022م): **ديوان الأحكام الكبرى**، تح: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1428هـ/2007م، ص175.

[2] **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص100.

[3] **بوتشيش: المغرب والأندلس** ، ص23.

[4] **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج:2، ص208.

★ **المهر (الصداق):**

الملاحظ أن الشرع الإسلامي اهتم بتحديد قيمة الصداق – أي المهر الواجب دفعه من قبل العريس للعروس – إذ لا حد لأكثره ولكن أقله محدود، وهذا الحد هو ربع دينار ذهب، أو ثلاثة دراهم كيلاً وما قيمة أحدهما، ولا يقوم بالخطبة حتى يقدمه إذا كان المهر يوافق ذلك المقدار المحدود[1]، والملاحظ أن المهر في المغرب وأريافه في الفترة المدروسة كانت تختلف قيمته حسب الوضع الاجتماعي، وكذلك باختلاف البيئات، وحسب موقع العائلات في الهرم الاجتماعي، وما يهم في موضوع الصداق هو أنه لم يكن محدداً في المغرب والأندلس وفي أريافه[2]، وهو يرتبط بقدرة الزوج على تأمين المهر المتفق عليه، ورضا الطرفين، والملاحظ أنه جرى العرف أن يقسم الصداق في كامل بلاد المغرب إلى جزأين جزء يعرف بالنقد، وجزء أخر يعرف بالمهر[3]، وكان يشترط أن تستلم الخطيبة الجزء الأول قبل الزواج لشراء السوار اللازم للعرس وبعض الحناء والصباغ، واستئجار الحلي والملابس، وهو ما يسمى بحق العرس والواجب تقديمه من العريس إلى العروس[4].

وكثيراً ما كان عددٌ من الأهالي وخاصةً من أهالي العروسين لا يقدمون الصداق نقداً، بل كانوا يقدمون عدداً من المواشي، أو قطعةً من الأرض[5]، وأما عن كيفية تقديمها للعروس فيتم تقديمها على شكل لوازم تحتاج إليها الخطيبة كالصوف والكتان والحلي[6]، ومن العادات المتعارف عليها

---

(1) **ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى**، ص175.

(2) **الوسياني**، سليمان عبد السلام (ت557هـ/1161م): **سير مشايخ المغرب**، تح: إسماعيل العربي، د.ت، الجزائر، 1985م، ص25.

(3) **ابن رشد: فتاوى ابن رشد**، ج:1، ص608. **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج:2، ص208.

(4) **المالكي**، عبد الله بن محمد (ت453هـ/1061م): **رياض النفوس في طبقات علماء أفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم**، تح: بشير البكوش، راجعه: محمد العروسي المطوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1403هـ/1983م، ج2، ص251.

(5) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص111.

(6) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج9، ص18.

لدى سكان بعض الأرياف والبوادي أنهم كانوا لا يسمون صدقاتهم، ولا يشهدون عليها وقت كتابة العقد وتسجيله، وكان هذا الأمر يتم عند الابتناء، ولكن العادة أن الصداق عندهم معروف مقرر سابقاً لا يزداد لجمال ونحوه ولا ينقص لقبح ونحوه[1].

وعليه يمكن استنتاج أن الصداق كان من الأمور المسلم بها قبل أن يتم البدء بالزواج على الرغم من الاختلاف في قيمه هذا الصداق – المهر – والاختلاف بكيفية تقديمه إلى العروس.

★ **عقد القران:**

بعد الاتفاق على الخطبة والصداق – المهر– يتم الانتقال إلى مرحلة تالية من مراحل الشروع بالزواج وهي (عقد القران)، أما عن كيفية عقد القران فكان يتم عادةً على يد إمام المسجد في القرية وإمام المسجد في المناطق الحضرية، وإذا ما تعذر ذلك فإن أهل العروسين يستدعيان أحد العدول من النواحي القريبة وفي حالةٍ ما إذا كانت القرية نائية وبعيدة، فإنه كان يكتفى بأهل القرية أو بخمسة أشخاص من أهل المرأة للشهادة على صحة هذا الزواج[2]، وفي فترات القلاقل والفوضى التي تعم المنطقة كان الناس يلجؤون إلى عقد النكاح في الحصون والقرى بشهادة أشرار الناس، فأفتى بذلك الفقهاء، وعدم جوازه وذلك لما لهذه العقود من فساد وضرر على الطرفين، ونظراً لحالة الحروب والصراعات التي كانت تتخلل تلك الفترات التي شهدها المغرب، فمن المؤكد أن هذا النوع من عقد القران ساد في معظم تلك المناطق، وعلى مجمل الحديث يمكن استنتاج أن عقد القران من أهم المراحل التي يمر بها العروسين قبل إعلان زواجهم، واختلف المجتمع المغربي في كتابة هذا العقد بناءً على الظروف السياسية والاجتماعية التي مر بها المجتمع المغربي في الفترة المدروسة[3].

---

(1) **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج2، ص137.

(2) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص299.

(3) **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج2، ص137.

★ **وليمة العرس:**

وبعد أن يكون تم الاتفاق على الصداق وعقد القران، تقام وليمة العرس لإعلان القران، ويدعى فيها أهل العروسين، وتنحر الذبائح من الأغنام والأبقار، ويلاحظ قيام العريس بتحمل نفقات العرس[1]، وهي التي تسمى "هدية العرس"، حيث يبعث الزوج بها إلى أهل العروس زوجته، فيطعم منها أل العروسين والأقارب والجيران وجميع المعزومين[2]، وكان كثيرين في المجتمع المغربي يتهادون فيما بينهم في الأعراس مجموعة من الأشياء نظراً لتكاليف الزواج الباهظة ولتكاليف الوليمة ولوازم العرس، تلك الأشياء مثل الدراهم والدنانير والجزور، وبعض الأطعمة كالزيت، والقمح والشعير واللحم والفاكهة[3]، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تماسك المجتمع المغربي والأندلسي، وحرصه على تطبيق الأعراف والتقاليد والعادات، كما وكانت تصاحب حفلة الزفاف الكثير من الزغاريد والهتافات والأغنيات[4].

وفي ضوء ما تقدم يبدو أن هذه العادات شكلت قوانيناً أساسية اعتمد عليها أهل المجتمع المغربي في القيام بإجراءات الزواج، وظلت البكارة هي أهم شرط يشترطه الرجل في المرأة التي يعتزم على نكاحها[5]، كما وكان للرجل الاختيار بين ردها أو انتقاص الصداق، وذلك حسب رغبة صاحب الأمر، وهناك من النساء من كن يعترفن بفعلتهن عند زواجهن، وكان على الرجل أن يختار البت في أمره فإما أن يقبل بالواقع، أو يقوم بالإجراء الذي يراه مناسباً على حد تفكيره[6].

وعلى هذه الخطوط العريضة يتم القيام بإجراء العرس الذي هو الأساس الأول في تكوين الأسرة المغربية، أما بعد أن تقام وليمة العرس وبعد الدخلة التي هي ليلة متعارف عليها في كل السنن الإسلامية وغيرها من السنن تبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة الحياة الزوجية.

---

(1) **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج2، ص233.

(2) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص92.

(3) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج9، ص182.

(4) **بوتشيش: المغرب والأندلس**، ص30.

(5) **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج3، ص230.

(6) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص167.

★ **الحياة الزوجية:**

وفي البيت الزوجية تبدأ رحلة الحياة المشتركة بين الزوج وزوجته، ويبدأ معها أول خيط في نسيج المجتمع الذي سيقوم على روح هذه الأسرة وعصارة أفكارها وخصائصها، المهم أن الزوج في البيت الزوجية هو الوحيد الذي له حق الطلاق، وبالرغم من إشارة بعض الدراسات إلا أنه كان لا يحق للزوجة أن تطلب الطلاق، مهما قاست وعانت في بيتها الزوجية، وليس عليها إلا الخضوع التام[1].

لكن هذا القانون الذي سار عليه المجتمع المغربي وجد من عارضه، وشذ عنه وخالفه، ولم يتقيد بتلك الضوابط التي وضعها المجتمع، وهناك نساء من الأرياف والبوادي في المجتمع المغربي كن ممن يلجأن إلى الهروب أو مغادرة البيت الزوجية، أملاً في الحصول على حياةٍ أفضل إلا أنهم كن يفعلن العكس تماماً، بل بالأحرى أنهن كن يطرقن أول مسمارٍ في نعش الأسرة التي عملوا على تشكيلها وتطويرها عبر العديد من السنين، وكانت المرأة التي تترك البيت الزوجية تدعي أن زوجها تخلف وأنها تريد الطلاق، غير أن الفقهاء لا يصدرون أمراً إلا بوجود الشهود، وكان ذلك نقطة قوة في صالح الرجل، حيث أنه لم يكن يتم البت فوراً لصالح المرأة[2].

وهناك من النساء من يلجأن الى الخلع– أي نقض عقد الزواج الذي تم إبرامه فيما سبق[3]– وغالباً ما كان للأزواج دور حيث كانوا يتدخلون وذلك من أجل منع النساء من إعادة الزواج، وذلك من أجل إرضاع الأطفال أو حتى لأسباب أخرى غير ذلك تستدعي وجود المرأة[4]، كما وبلغت درجة سيطرة الرجل على المرأة في بعض الأحيان حد التصرف في أملاكها واستغلالها، وملحوظ أن معظم سكان المغرب اعتادوا نكاح المرأة فقط من أجل مالها، وعليه كانت المرأة ذات المال الوفير هي التي تتلقى عروضاً للزواج تكون غالباً أكثر مما تتلقاه المرأة الفقيرة[5].

---

(1) **دحماني**، سهام: **العائلة الصوفية بين القدسية والتفكك**، ص20.

(2) **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج:3، ص111.

(3) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج4، ص8.

(4) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج4، ص10.

(5) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج10، ص248.

والجدير بالذكر أن ظاهرة تعدد الزوجات غدت عادة منتشرة وليست بغريبة على المجتمع المغربي وخاصة في الفترة المدروسة، والميل إلى زوجة وهجر الأخرى وتعدد الأبناء كثيراً ما يؤدي إلى حدوث نزاعات على ميراث الأب بعد وفاته، وتركزت غالبية هذا النزاع بين أبناء الشخص المتوفى، ولا توجد دلائل كافية تؤكد على أن الزواج هل كان يتم عن حب أم لا؟ أم أنه كان زواجاً سياسياً بقصد التقرب من بعض العائلات المشهورة؟ وحتى الحب إذا كان موجوداً في علاقات الزواج فإنه ظل مكتوماً، وعلى الأرجح أن السبب في ذلك هو القيود الاجتماعية، ولم تجهر المرأة عن عواطفها خوفاً من الرقباء خاصةً في الأرياف والبوادي المغربية وفي المناطق الحضرية أيضاً[1].

وتدل طبيعة الإنسان على أن الحب موجوداً في أوساط المجتمع المغربي، ويجب عدم إغفال ظاهرة الزواج المختلط، التي كانت أيضاً من الظواهر الشائعة، حيث شاع الزواج بين العرب والبربريات[2].

وممكن أن يكون الرجل أبيض والزوجة سمراء أو العكس[3]، ووجد أيضاً زواج السر، وهو من العادات المتفشية في بعض المناطق، كما حارب الشيوخ والفقهاء مثل هذه الظواهر حتى لا تتفشى في المجتمع، ولكن لا يمكن الجزم على العموم أنهم – الفقهاء ورجال الدين – تمكنوا من أن يلغوا هذه الظاهرة أم لم يتكمنوا على الرغم من العمل على وضع حدٍ لهذه التصرفات[4].

وفي بعض الأحيان يتم إجبار المرأة على الزواج من شخص لا تريده كأن يكون شيخاً مثلاً، وهذا الأمر له نتائج سلبية حيث يدفعها إلى خيانته، مثلما حدث بنواحي القلعة، فكانت نتيجة الخيانة أن أعدم الشاب وقطعت عنقه، وأجبرت المرأة على تحمل الشيخ العجوز[5].

---

(1) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج5، ص127.

(2) **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج:3، ص111. **بوتشيش: المغرب والأندلس**، ص25.

(3) **التادلي: التشوف إلى رجال التصوف**، ص326.

(4) **الوسياني: سير مشايخ المغرب**، ص36.

(5) **البكري**، عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ/1095م): **المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب**، جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، د.ت، ص 189.

وبعد الاستعراض بشيء من التفصيل عن العائلة والزواج والحياة الزوجية في المغرب في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وعلى الرغم من أن البحث لا يعطي الموضوع حقه، لقلة المادة الخبرية المتعلقة بهذه الفترة بقي محاولة تكوين صورة واضحة عن أهم الأوضاع الاجتماعية التي سادت تلك المجتمعات في تلك الآونة.

2- الأبناء وتربيتهم في المغرب في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي:

مما لا شك فيه أن المجتمع المغربي اهتم بتربية الأبناء وتنشئتهم نشأة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليم الدين وتقاليد القبيلة أيضاً، وتعد تربية الأبناء على الأخلاق الفاضلة حجر الزاوية داخل الحياة العائلية، وهي عملية تسعى لتنشئة الطفل ونقل المعرفة من الموروث الحضاري والبيئة الاجتماعية، وتكوينه جسمياً وأخلاقياً وفكرياً لتحمل مسؤولياته داخل المجتمع[1]، كما أن تربية الأبناء هي قضية خاصة بثقافة المجتمع، وتتم عن طريق نظام التعليم الاجتماعي للطفل، وقد ظلت الأسرة هي المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الطفل تربيته الخاصة، ومن الملاحظ أن سكان الريف كانوا يؤثرون الذكور على البنات[2].

كثرت الإشارات إلى اهتمام المجتمع المغربي بتربية النشئ، وإلى حث الآَباء والأولياء على ضرورة تلقين الأطفال التربية الدينية منذ الصغر، وطالب بعضهم بضرورة ضرب الآَباء لأبنائهم عند تقصيرهم، وكان من حرص الفقهاء على ضرورة تربية النشأ والأبناء الكثير من الأدلة التي لا حصر لها، وإلى جانب الأسرة ودورها في تربية النشأ وتعليمه، فقد تولى الكتاب أيضاً في المساجد مهمة تربية النشأ وتلقينهم التربية وتقويم السلوك وتكوين الشخصية للطفل[3].

---

(1) **بوتشيش: المغرب والأندلس**، ص55.

(2) **مصطفى: العائلة الجزائرية**، ص276.

(3) **مصطفى: العائلة الجزائرية**، ص276.

وعقدت حلقات التعليم والتربية في المساجد قبل أن تقوم المدارس بالوظيفة التعليمية والتربوية، وكانت غالبية العلوم في تلك العصور تقوم على علوم القرآن والدين الإسلامي، ويجب عدم إغفال دور الوسط المحيط في توعية الأبناء وتربيتهم وذلك من خلال مواقف الحياة اليومية[1]، أما في الريف فقد كان للمستوى المادي للأسرة الدور الأكبر في توعية الأبناء وتربية النشأ، حيث أن حالة الفقر التي تعيشها معظم العائلات في الريف، كثيراً ما كانت الدافع الذي يدفع بالأبناء للعمل إلى جانب أوليائهم، وإلى جانب ذلك فإن معظم حالات الفوضى والحروب والصراعات التي عاشتها مناطق المغرب، فهذا يعني أن أولاد هؤلاء الناس في المناطق الحضرية والريفية كانوا يساعدون أولادهم في العمل في المزارع، ورعي الأغنام، والبيع في الأسواق...إلخ[2].

ومما لاشك فيه أن الأيتام حظوا باهتمام بالغ من قبل الفقهاء، نظراً لحساسية المرحلة التي يمر بها هؤلاء الأطفال، خلال الفئة العمرية، وأيضاً عملاً بأحكام الدين الإسلامي الحنيف الذي أوصى بكفالة الأيتام وحمايتهم حتى يبلغوا الحلم[3].

هذه كانت نظرة عامة عن الحياة العائلية في المغرب والتي سادتها التعاليم الدينية، والضوابط الشرعية، وسارت وفقاً للعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات، إذ شكلت المرأة والطفل عنصرين هامين في هذه الحياة، وبالرغم من بعض الفترات الحرجة التي كانت تعتريهم من حين لأخر[4].

ثالثاً- الأسرة الأندلسية في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي:

هل اختلفت الأسرة الأندلسية عن الأسرة المغربية من حيث مراحل التكوين والخطوات المتبعة في تكوينها؟ في هذا المبحث سيتم الالتفات لمراحل تكوين الأسرة والخطوات المتبعة في تكوينها في المجتمع الأندلسي وملاحظة الفوارق بين المجتمعين المغربي والأندلسي، والخطوة الأولى في تكوين الأسرة هي:

---

(1) **بوتشيش: المغرب والأندلس**، ص62.

(2) **مصطفى: العائلة الجزائرية**، ص276.

(3) **مصطفى: العائلة الجزائرية**، ص278.

(4) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج5، ص154.

1- كيفية تكوين الأسرة الأندلسية في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي:

1. الخطبة ومن ثم كتابة العقد بين الطرفين:

كانت الخطبة تتم من خلال مراحل، ولكن لم يكن هذا قانوناً عاماً متبعاً في كل الحالات، وأهم هذه الخطوات المتبعة قبل البدء بالخطبة:

★ **الاختيار:**

من الشروط الأساسية المتبعة في الخطبة، أن يقوم الرجل باختيار شريكة حياته، وهي التي تعد الشريك والرفيق الدائم ما دام حياً، ولأن الشروط الموضوعة في الاختيار مهمة جداً ولأغلب شرائح المجتمع الأندلسي، فقد كثرت الإشارات في كتب الأمثال التي جاء فيها وصفاً دقيقاً في الحث على الاختيار، ولعل هذا المثل ما يبرهن حقيقة وجوب الاختيار قبل الخطبة فقد ورد أحد الأمثال الذي يقول:

" من لا يختار ما يفقد عار"[1]، وعلاوة على التدليل إلى وجوب الاختيار، فإنه يفهم من المثل أنه لا يندم من يقوم بالاختيار، وعند بعض الأشخاص تعاملوا مع هذا الأمر بجدية واضحة، فكانوا الأولياء يختارون لأبنائهم، وكان في بعض الحالات الشيخ المدرس هو من يقوم بالاختيار لابنته أحد تلاميذه[2]، ويرجح أن علم هذا المدرس بأخلاق تلميذه وما توافرت فيه من صفات المروءة وحسن السلوك والاستماع والاقتداء بالمدرس، لما كان عرض عليه الأمر ولما كان وقع عليه الاختيار، كانت ضرورة الاختيار عند العامة تفرض على بعض النساء، وخاصة الأمهات أن يمدحن بناتهن أملاً في أن يكن من المختارات للزواج، وليس من الغلو القول بأن مثل هذه الأمور كانت من البديهيات في المجتمع الأندلسي في الفترة المدروسة، وكانت رائجة في المجتمع الأندلسي في عصر المرابطين[3].

★ **صفات وخصائص الاختيار:**

---

[1] **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص330.

[2] **ابن عبد الملك**، محمد بن محمد (ت703هـ/1304م): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح: محمد بنشريفة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ق:2، ص416.

[3] **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص341.

اختار الشاب شريكة حياته مراعياً في ذلك عدة أمور غاية في الأهمية، إلا أن هذا الاختيار أيضاً اختلف باختلاف المجتمع والبيئة الثقافية التي ينتمي إليها الشاب، وهذا ما لا يمكن إغفاله، لاسيما وأن كتب النوازل تحدثت عن هذا الأمر، وتوفرت فيها مادة مهمة جداً يمكن أن تخدم البحث، إذ ركزت العامة على المرأة الحسناء الجميلة، ويوافق أيضاً من تكون شقراء حسنة[1]، ومما يؤكد حرص العامة على اختيار المرأة البدينة هو استهزائهم بالمرأة النحيفة البدن، حيث يشبهونها بنوع من حلوى العيد[2]، ولكن ليست كل امرأة بدينة هي حسناء، وإنما البدينة الطويلة وليست القصيرة، وكانوا يعدون أن من خسارة المرء تزوجه المرأة البدينة القصيرة[3]، وكان العيب الأكبر بنظرهم إذا تزوج المرأة القصيرة غير البدينة، وهذا ما جعل النساء في ذلك المجتمع يحاولون الحفاظ على بدانتهم حتى أصبحت من العادات السيئة المتبعة، وعلاوة على هذا الأمر أصبحت النساء في ذلك المجتمع تنتهك حرمة رمضان ويفطرن ولا يصمن رغم استنكار الفقهاء لذلك الأمر، وكل ذلك كان خوفاً من انتقاص وزنهم[4]، وضعفهم الذي يصبح عيباً من وجهة نظر مجتمعهم، كما أن المرأة العرجاء لم تسلم من استهزائهم وسخريتهم، ومهما يكن من أمر فإنه من الغرابة أن يسود مجتمع إسلامي مثل تلك العادات والتقاليد التي لو أسقطناها على مجتمعنا المعاصر نقول أن هذا المجتمع هو مجتمع متخلف غير متحضر، ووصل بهم الأمر إلى الذم في صورة المدح، عن بعض الصفات المستقبحة في المرأة فيقولون في ذلك "**الجمال الفاخر: صغر العينين وكبر المناخر**"[5]. هذا كان ما يخص عامة المجتمع الأندلسي الذي هو موضوح الدراسة، أما ما يخص

---

[1] الشقراء في معظم الأحيان ليست عربية ولا بربرية، إما أن تكون من المولدين أو المسيحيين، وبهذا يمكن القول: إن مسلمي الأندلس كانوا يختارون الأوربية على المسيحية والبربرية. **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص341.

[2] **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص207.

[3] **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص169.

[4] وتذكر النازلة أن إحداهن قد عقد عليها زوجها ولم يبن بها فتركت الصوم خيفةً على بدنها أن ينقص وأفتى في ذلك العلماء وأجمعوا على حرمته واعتبروه أمراً قبيحاً، **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج2، ص487.

[5] **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص129.

الطبقة ذات المستوى الثقافي المعتبر فالملحوظ أنه رغم انتقاد العامة للنساء العالمات[1]، إلا أن هؤلاء المثقفين كانوا يتنافسون فيما بينهم على المرأة صاحبة العلم والذكاء، ورغم الحديث عن تلك الطبقة المثقفة إلا أنه هناك من اتجه باتجاه العامة وقرر الاختيار من النساء الحسناوات وخير دليل هو **عبد الله بن ياسين** الذي كان لا يسمع بإمرأة حسناء إلا وخطبها، إن هذه الاعتبارات على الرغم من أنها كانت اعتبارات تختلف من فرد لأخر كل حسب حاله الاجتماعية والثقافية، إلا أنه ثمة شرطاً رئيسياً اتفق عليه الجميع، بل وتم التأكيد عليه في أكثر من مناسبة، وجاء ذلك في كتب النوازل التي تحدثت عن ذلك الأمر[2].

وهذا الأمر هو بكارة المرأة، حيث كانت هنالك عدة مشكلات وخلافات حول المرأة التي يشك بها أنها عذراء أم بكر؟[3]، ولاعتبار هذا الشرط أساسياً في الزواج فقد كانت الأنثى الأندلسية مثالاً في الحفاظ على عذريتها، وحرص المجتمع وحث الفتاة من أجل الحفاظ على عذريتها، حتى لو أنها انحرفت في تصرفاتها[4]، فالأباء أشد حرصاً على بناتهم في هذا الجانب، وللفرد حق الاختيار وانتقاء شريكة حياته، والمرأة أيضاً تختار شريك حياتها، ويتم ذلك بعد أن يتقدم الرجل إلى خطبتها، إذ كان لها قدر من الحرية في الموافقة أو الرفض للشخص الذي يتقدم إليها، والأمر عائداً إلى العائلة التي تعيش فيها الفتاة وليس أمراً لازماً عند كل العائلات، ورغم كثرة هذه الاعتبارات التي تحدثت عنها كتب النوازل فقد تحدثت أيضاً على أن الشباب الأندلسي قد تزوج مطلقة[5]، أو

---

(1) **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص416.

(2) **ابن الزبير: صلة الصلة**، تح: عبد السلام أهراس وسعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية ، 1416هـ/1995م، ج5، ص309. **ابن عذاري: البيان المغرب**، ج:4، ص16.

(3) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص130.

(4) **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص132.

(5) **البرزلي: جامع مسائل الأحكام**، ج:2، ص169.

مطلقة ولها أولاد[1]، ومنهم من تزوجها طمعاً في مالها ومكانتها الاجتماعية[2]، وهذا ما ورد سابقاً أثناء الحديث عن المجتمع المغربي، كما وكان الحر يتزوج الأمة أما الحرة، فقد منع الفقهاء زواجها بالعبد، هذا كان بعضاً من صفات وخصائص الاختيار في المجتمع الأندلسي أم الخطوة الثالثة لإتمام الخطبة فهي:

★ **شروط كتابة العقد:**

لابد في الحديث عن العقد وشروط كتابته من ذكر الألفاظ التي استعملها الأندلسيون للإشارة على العقد، وبناءً على ما تقدمه كتب الوثائق والعقود والنوازل يوجد اللفظ ضمن نازلة، أو مسألة، أو حكم من الأحكام الفقهية، أو على شكل صيغة أو وثيقة.

استعمله البعض منه باسم" العقد"[3] دون إضافة، ولفظه البعض الأخر باسم "عقد الزواج" أو "عقد النكاح" وهناك من اصطلح عليه باسم عقد الصداق، أو حتى "كتاب الصداق" إلا أن هذا العقد لا يدل على دفع المهر، وإنما يدل على كل ما يحمله عقد الزواج من معنىً، والباحث يجد ان لفظ" عقد النكاح" هو اللفظ الأكثر شيوعاً، والأكثر استخداماً، واصطلاحاً للدلالة على عقد الزواج، ورغم الاختلاف في اللفظ إلا أن المحتوى واحد وعليه فإن الألفاظ: "العقد"، "عقد الصداق" و"عقد النكاح" و "كتاب الصداق"، كلها اصطلاحات يراد بها الصيغة والوثيقة التي تتضمن كل ما يدور أثناء اللقاء قبل البناء بين الطرفين العقد (أهل الزوج وأهل الزوجة) [4].

وغالباً ماكن يتم قبل التقاء الطرفين وكتابة الشروط في العقد بين الطرفين قد حددوا في وقت سابق اليوم الذي تم فيه، ويكون كأخر خطوة يقدم عليها الزوج المقبل على بناء الأسرة، وعند حلول هذا اليوم الذي تم الاتفاق عليه من قبل الطرفين والذي يعد يوم الاحتفال يجتمع به الطرفان والشهود وكل من دعي الى الحفل من: إخوان وجيران وأصحاب، وتوزع عليهم أصناف الحلوى والكعك[5]،

---

[1] **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص135.

[2] **بوتشيش**، إبراهيم القادري: **ظاهرة الزواج في الأندلس إبان الحقبة المرابطية**، مجلة دراسات أندلسية، رجب1413هـ/ 1993م، عدد9، ص12.

[3] **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص35.

[4] **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص107.

[5] **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص120-131.

وغالباً ما يتم في إحدى المساجد– حيث عامة أهل البلدان تعقد أنكحتهم بالمساجد– كونهم يعتقدون أن فيه جلب للبركة، أو إلى صاحب خطة المناكح، حيث كان يتم من خلال تزويج من غاب عنها وليها، ولأهمية هذه الخطة يلاحظ أن ابن عبدون وضع شروط الفقه والورع في صاحبها[1].

وكما مر في المجتمع المغربي، فإن كتابة هذا العقد تتم في المناطق الحضرية من المجتمع الأندلسي، أما في القرى فيتم الأمر في المساجد، وإذا كانت القرية نائية عن المسجد والمدينة أو حتى فقيرة، فيتولى ذلك الأمر أهل الزوج والزوجة، ومجموعة من عدول أهل القرية[2]، أما عن الشهر المستحب للقيام بمثل هذه المناسبة فهو شهر شوال، وذلك تبعاً لما جاء في كتب الفقه، ومن الملحوظ أن كتب النوازل والفقه فصلت في العقد وشروطه، ودون ذلك على شكل نوازل أو أحكام أو وثائق توضح فيها أهم شروط الطرفين[3].

2. تجهيزات ما قبل الزواج:

من العادات المتبعة من قبل المجتمع الأندلسي في التحضير قبل الزواج، هي ما كان يقدمه الزوج لزوجته من مال تعتمد عليه في تحضير نفسها لبناء أسرتها وكان يتمثل في الأمور التالية:

★ **المهر المقدم من قبل الرجل:**

قبل التعرف على موضوع المهر وأهميته عند الأندلسيين لابد من ذكر أهم التعريفات والأسماء التي كانت تطلق على المهر عند الأندلسيين، حيث جاءت ألفاظ وتراكيب عدة تؤدي معنى المهر، حيث استعمله البعض بلفظ "الصداق"، وبعضهم بلفظ" طاع"، والبعض الأخر استعمل تراكيب وألفاظ أخرى مثل "دفع إليها" أو "تزوج على"، وكثيراً ما تردد استعمال اللفظ "ساق" وهو مستعملاً بصورة كبيرة في كتب النوازل، وعلى الأرجح أن هذا اللفظ هو الأكثر استعمالاً عند العامة والخاصة من المجتمع الأندلسي[4].

---

(1) **التادلي: التشوف إلى رجال التصوف**، ص75.

(2) **دندش**، عصمت: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988م، ص302.

(3) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص271.

(4) **ابن رشد: فتاوى ابن رشد**، ج1، ص176. **البرزلي: جامع مسائل**، ج3، ص129.

وهناك من الأزواج من ساق لزوجته الكثير من المال، أو عدد من المواشي[1]، ومن الملاحظ أن كتب الوثائق ذكرت المهر، وقيمته، ونوعه وكثيره وقليله، وأشرك الزوج بالسياقة زوجته، وساق لها جزءاً من أملاكه، بل بالأحرى نصفها، فعلاوةً على الكسوة وبعض الحلي والسوار فقد ساق لها الزوج بستاناً وإحدى العقارات[2]، أما بعضهم ساق قيمة مالية كبيرة قدرت بخمسة وعشرين ديناراً ذهبياً، وعلى العكس من ذلك وجد من لا يستطيع دفع ذلك كله فساق لزوجته نصف قطعة أرض، واشترط أن يتم بناء البيت بالمناصفة[3]، ولم يستطع الأخر أن يدفع المهر بالكامل فدفع جزءاً منه ويدعى نقداً، وأجل لجزء الأخر ويدعى "كالئاً"، وقد جاء في كتب التراجم أن بعض الرجال لم يؤد المهر المؤجل حتى قربت ساعة وفاته[4].

أما عن تحديد وقت دفع المهر فقد تم الاتفاق على أن يتم دفعه إما يوم عقد النكاح، حيث يتولى ولي الزوجة ذلك، أو يكون له عقد خاص كما جاء في كتب العقود والوثائق، وهي التي فصلت بين عقد النكاح وعقد قبض النقد والمهر، إلا أن المهر المؤجل في معظم الأحيان لا يحدد بوقت معين ولا تاريخ، وفي يوم دفعه يكتب الموثق لذلك عقداً، يذكر فيه الدافع وشكل المهر، وقيمته، ونوعه، وكان يختم العقد بذكر الشهود، ويدون بتاريخ[5].

وعليه يمكن القول أن المهر– الصداق– هو المصدر المالي الأول الذي تحصل عليه المرأة بعقد نكاحها، إلا أن قيمته غير موحدة وغير محددة بضوابط، وكان مما يتحكم في مقداره الحالة الاجتماعية التي ينتمي إليها الزوج، كما وجاء المهر في عدة صور فإما أن يكون معجلاً بأكمله وبقيمة كبيرة، وإما أن يكون معجلاً ومؤجلاً.

★ **الحصول على بيت الزوجين:**

---

(1) **البرزلي: جامع مسائل**، ج2، ص208.

(2) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج3، ص129.

(3) **البرزلي: جامع مسائل**، ج2، ص206.

(4) **السلفي**، أبو طاهر: **أخبار وتراجم أندلسية**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط، 1985م، ص19.

(5) **الونشريسي: المعيار المعرب**، ج2، ص129.

ومن التحضيرات المالية التي يفكر الزوجان فيها هي الحصول على البيت الزوجية، وهو السكن الذي يأوي إليه الزوجان بعد الزواج، لذلك ظل الحصول عليه هو الهاجس لدى أغلب المجتمع الأندلسي، ولا يمكن إغفال الوضع المالي والفرق بين الغني والفقير، أو بين الخاصة والعامة في الحصول على ذلك.

أما عن وضع الخاصة فلم يكن هذا الأمر يشكل عائقاً لديهم، حيث أنه دون بحث أو محاولة من الممكن أن يحصل ابن العامة أو ابنتهم على المنزل، وغالباً الحصول يتم من خلال عقد النكاح، حيث كانت تعطى الزوجة منزلاً أو قطعة أرض من أجل بناء المنزل، وإن لم يحصل ابن تلك الطبقة على المنزل بالطرق السابقة، فلا بد وأن له الرصيد المالي الذي سيبتاع به ذلك، وجاء في ذلك صيغ عقود ووثائق مفصلة، أما عن الفقير فقد كان يلجأ الى شراء جزء من البيت وبعد فترة يستكمل شراء ما تبقى منه، أو شراءه ثم يدفع قيمة الشراء أقساطاً، كما ومن الملحوظ أنه تم الاشتراك غالباً في شراء المنزل بين شخصين، ويتم الاتفاق على اقتسام سكن البيت[1].

وكلا الزوجين يفكران في طريقة الحصول على البيت الذي يجمعهما، لكن الغريب عدم وجود أي نازلة أو معلومات تشير إلى أن الابن كان يسكن مع والديه، وفي الوقت نفسه وجد من الأولياء من أسكن صهره معه في المنزل[2]، أما عن منازل الفقراء، فقد وصفت بأنها عبارة عن حجرات صغيرة يتوسطها بئر، ويكون سقفها في بعض الأحيان قرميداً أو حتى تبناً[3].

3. مراسم الزفاف:

ما يلاحظ في عادات المجتمع الأندلسي من مراسم الزفاف أنها لا تختلف كثيراً عن مجتمعاتنا الحالية في طريقة المراسم التي تجري وكان للزفاف مراسم أو عادات تبدأ بتزيين العروس.

★ **تزيين العروس:**

---

(1) **بوتشيش: الأسرة المغربية**، ص32.

(2) **البرزلي: جامع مسائل**، ج2، ص217.

(3) **المقري**، أحمد بن محمد (ت1041هـ/1631م): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1388هـ/1968م، ج:3، ص220.

وكان من أهم العادات المتبعة في تزيين العروس وزفها، هو الماشطة – وهي التي تقوم بالتكفل بتزيين العروس، وتسريح شعرها[1]، وتجميلها بمختلف أدوات الزينة والعطور– وقد كان فن الماشطات بتزيين العروس يتعدى ذلك إلى تزيين العروس بأنواع مختلفة من الزينة والمصوغات من الحلي والذهب، بل أيضاً بالحناء في الكفين، والكحل في العيون، كما وكانت العروس في الأندلس تتميز عن النساء لمدعوات الى العرس، وكانت ترتدي اللباس الخاص بالعروس الموشى بالديباج والذهب، وكان الاختلاف أيضاً في كان الجلوس التي تجلس عليه الفتاة، حث كانت تجلس على كرسي وتدور حولها النساء أو على منصة خاصة، أو على منصة أو كرسي مثقل[2].

★ **زف العروس الى البيت الزوجية:**

أما عن كيفية زف العروس فتبقى المعرفة بهذا الأمر ضئيلة وقليلة جداً، إلا أن ثمة وصف لهذا الأمر بأن أهل الزوج وجماعة من الرجال والنساء يقصدون دار أهل الزوجة من أجل القيام بجلب الزوجة، وما يتبع ذلك من الغناء والبهجة، وكان يخرج الموكب متجهاً الى بيت الزوج، والعريس فيها يحمل على الحصان، أما العروس فكانت تحمل على الهودج، وكانت تتبعهما البغال المحملة بالهدايا[3].

★ **الوليمة:**

يتم في يوم الزفاف وليلته إقامة احتفال في بيت الزوج وكان يحضره أهل الزوج وأهل الزوجة المدعوين، وهذا الاحتفال اصطلح عليه لفظ الوليمة، ولم ير فيه فقهاء ذلك العصر الأمر الواجب وإنما مرغبين فيه فقط، وكانت بمناسبة هذا اليوم الذي هو مناسبة اجتماعية تطهى الأنواع المتعددة من الأطعمة، ويقوم بالطهي الطباخ الذي استدعي من أجل تلك المهمة، وكان يقدم للحاضرين من أهل الزوجة الزوج المدعوين إلى هذه الوليمة[4].

---

(1) **ابن الخطيب**، محمد بن عبد الله (ت 776هـ/1375م): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1973م، ج2، ص253.

(2) **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص53.

(3) **حسن**، محمد: **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية، 1999م، ج:2، ص289.

(4) **البرزلي: جامع مسائل**، ج5، ص520.

ولعل الوصف الأنسب ما جاء لدى ابن الخطيب الذي كان قدم وصفاً لأيام الأعراس بقوله: "... وقد زينت العيون بالتكحيل والشعور بالترجيل، وكرر السواك على مواضع التقبيل وطوقت الأعناق بالعقود، وضرب الفكر في صفحات الخدود، ومد بالغالية على مواضع السجود،... ودخلت العروس في حليتها ورقمت الكفوف بالحناء،... وغص الذراع بالسوار وتختر باليمين وباليسار، وأمسكت الثياب بأيدي الأبكار، وانقلب الكل الى أهله مسروراً..." [1].

3- تربية الأبناء داخل الأسرة الأندلسية:

بعد تكوين الزوجين للأسرة واستقرارهما في البيت الزوجية التي عملوا على الحصول عليها، يتجه تفكيرهما نحو بناء الأسرة، وانتظار المولود، وذلك انطلاقاً من مبدأ تكوين الأسرة وهو حفظ النسل، واستمرار البشرية، ومن أجل ذلك كان على الأسرة أن توجه اهتمامها الى هذا النسل، وتربيته أحسن تربية، وتلقينه العلوم المفيدة له ولمجتمعه[2].

وعليه بعد مجيء المولود تحتفل الأسرة به، وهو يصبح فرداً تحاط به كل العناية، وعليه تبدأ مراحل تربية الأطفال وأهمها:

★ **التربية الخلقية للطفل:**

وبعد أن يأتي الطفل إلى العائلة التي تسر به وتحتفل على عادات وتقاليد تختلف من مجتمع إلى أخر، تبدأ تربية الطفل في الأسرة التي يتبع لها وتجتهد الأسرة في التربية، وتنشئته تنشئة صحيحة، وذلك قبل أن تدفع به لأن يصبح فرداً فاعلاً في المجتمع.

وعلى هذا يذكر أحد الباحثين التربويين أن:" الطفل صورة عائلته، فكل ما فيها من خير أو شر، وكل ما سمعه ورآه ينطبع فيه"[3]، وبناءً على هذا فإن الأسرة وخاصة الأم كانت مجبرة على إحاطة الطفل بالتربية الحسنة، وهذا الأمر يتطلب منها الصبر، والعقل، والحنو، والمحبة الخالصة. ولبعض العلماء رأي في تربية الأبناء، وذلك أن التربية تبدأ عند فطام الصبي عن الإرضاع وذلك قبل أن تهجم ليه الأخلاق الذميمة، وذلك لأن الصبي تبادر إليه مساوئ الأخلاق، وتتثال عليه.

---

[1] **ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة**،ج2، ص253.

[2] **محمود**، قمبر: **دراسات تراثية في التربية الإسلامية**، دار الثقافة، الدوحة، ط:1، 1413هـ/1992م، ج:3، ص1.

[3] **محمود: دراسات تراثية في التربية الإسلامية**، ج3، ص10.

وعد أخرون أن الطفل أمانة في أعناق والديه، ولحفظ هذه الأمانة لابد من تأديبه وتعليمه محاسن الأخلاق، وحفظه من صداقة السوء، وعدم تعويده على النعم، بل وإبعاده أيضاً عن الزينة والرفاهية، وحقيقة من قرناء السوء يتعلم السوء، ومن النعيم لا يمكن أن يصبر على الشدائد، ومن الرفاهية يكون اللهو في معظم الأحيان، ويؤكد ذلك المثل القائل" من أساسه يكون بنيانه"[1]، ورغم ذلك فقد وجد من الآباء من أساء التصرف في تربية أبنائه، وكثرت انتقادات العامة في المجتمع الأندلسي على كثير من تصرفات الآباء في تربية أبنائهم، ولذلك فإن تربية الطفل واجبة ومساهمة جدية في نظام الأسرة والمجتمع الأندلسي وغيره من المجتمعات، فإذا كان الأهالي غير مسؤولين عن هذه الأمانة التي أعطاهم الله تعالى إياها فإنه بالطبع سوف تضيع هذه الأمانة، كما واهتمت كتب الطب بذلك الامر لخطورته وذكرت انه" لا ينبغي أن يحمل الطفل في الزجر، والتأديب قبل سبع سنين"[2].

الخاتمة:

وإذا كان ما تقدم في البحث يشكل أهم المحاور التي من خلالها يمكن معرفة مراحل تشكل الأسرة؛ وعليه يمكن القول إن:

– حياة الأسرة الأندلسية مثلت أهم مظهر للتفاعل بين عناصر المجتمع، أو بمعنى أخر بين الأندلسيين والداخلين عليهم، وذلك دون محاولة الفصل أو التمييز بينهمز

– تبقى الأسرة الأساس الأول في تكوين المجتمعات، ولولاها لما تحدث الباحثون عن مجتمع، أو حتى عن عادات وتقاليد سادت بهذا المجتمع أو ذاك...

---

[1] **الزجالي: أمثال العوام في الأندلس**، ق2، ص63.

[2] **العريني**، أحمد: **الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين**، مطبوعات الملك عبد العزيز ، الرياض، السعودية، ط:1، 1416هـ، ص97–100.

رابعاً- قائمة المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- **ابن الأبار**، محمد بن عبد الله (ت658هـ/1260م): **تحفة القادم**، تعليق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط أولى، 1406هـ/1986م.

3- **البخاري**، محمد بن إسماعيل (ت256هـ/870م): **صحيح البخاري**، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط3، 1987م، كتاب النكاح.

4- **البرزلي**، محمد بن أحمد (ت841هـ/1438م): جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا والأحكام، تح:محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط:1، 2002م.

5- **البيذق**، أبو بكر الصنهاجي (ت555 م): **أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين**، نشر: ليفي بروفنسال، باريس،فرنسا، 1928م.

6- **البكري**، عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ/1095م) : **المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب**، جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، د.ت.

7- **التادلي**، يوسف بن يحيى (ت617هـ/1220م): **التشوف الى رجال التصوف**، تح: أدولف فور، الرباط، المغرب، ، 1958م.

8- **ابن الخطيب**، محمد بن عبد الله (ت 776هـ/1375م): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1973م.

9- **ابن رشد الجد**، محمد بن أحمد (ت520هـ/1127م): **فتاوى ابن رشد**، تح: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1987م.

10- **الزجالي**، عبيد الله بن أحمد (ت694هـ/1295م): **أمثال العوام في الأندلس**، تح: محمد بنشريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، مطبعة محمد الخامس الثقافية، فاس، المغرب ، 1391هـ/1971م.

11- **ابن أبي زرع**، علي بن عبد الله (ت720هـ/1320م): **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، تح: محمد الهاشمي الفيلالي، الرباط، المغرب ، 1936م.

12- **السلفي**، أبو طاهر: **أخبار وتراجم أندلسية**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1985م.

13- **ابن سهل**، عيسى بن عبد الله (ت413هـ/1022م): **ديوان الأحكام الكبرى**، تح: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1428هـ/2007م.

14- **الشوكاني**، محمد بن علي (ت1250هـ/1834م): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

15- **ابن عبد الملك**، محمد بن محمد (ت703هـ/1304م): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح: محمد بنشريفة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ت.

16- **ابن عذارى**، أحمد بن محمد (712هـ/1313م): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.

17- **القرطبي**، محمد بن أحمد (ت671هـ/1273م): **أحكام القرآن**، تح: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1372هـ.

18- **ابن كثير**، إسماعيل ابن كثير (ت744هـ/1373): **البداية والنهاية**، كتبة المعارف، بيروت، لبنان، د.ت.

19- **ابن كثير**، إسماعيل ابن كثير(ت744هـ/1373): **تفسير ابن كثير**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ، 1401هـ.

20- **المالكي**، عبد الله بن محمد (ت453هـ/1061م): **رياض النفوس في طبقات علماء أفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم**، تح: بشير البكوش، راجعه: محمد العروسي المطوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.

21- **مؤلف مجهول،** (ت خلال القرن 8هـ/14م)**: مفاخر البربر**، تح: محمد يعلى، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الوكالة الاسبانية للأبحاث الدولية، مدريد، 1996م.

22- **المراكشي،** عباس بن إبراهيم(ت 1379هـ/1959م)**: الأعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، عدد الأجزاء: 8، فاس ،ط:1، عام 1936م.

23- **الوسياني،** سليمان عبد السلام (ت557هـ/1161م)**: سير مشايخ المغرب**، تح: إسماعيل العربي، الجزائر، عام 1985م.

24- **الونشريسي،** أحمد بن يحيى (ت914هـ/1509م): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، تح: جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط،1401هـ/1981م.

قائمة المراجع العربية والمجلات:

1- بوتشيش، إبراهيم القادري: المغرب والأندلس في عصر المرابطين، منشورات الجمعية المغربية للدراسات التاريخية، مطبعة الخليج العربي، تطوان، المغرب، ط2، عام 2004م.

2- بوتشيش، ابراهيم القادري: ظاهرة الزواج في الأندلس إبان الحقبة المرابطية، مجلة دراسات أندلسية، رجب1413، 1993م، عدد9.

3- حسن، علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي بمصر، ط:1، 1980م.

4- حسن، محمد: المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية، 1999م.

5- دحماني، سهام: العائلة الصوفية بين القدسية والتفكك، قراءة في تاريخ العائلة الصوفية في الفترة الممتدة من القرن6هـ/9م، مقال ضمن كتاب المرأة والخطاب الصوفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2010م.

6- دندش، عصمت: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط، 1988م.

7- ريّه، عطا علي: اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، دار الحكمة، دمشق، سورية،ط:2، 1999م.

8- السمالوطي، نبيل: الدين والبناء العائلي، دار الشروق للطباعة، جدة، السعودية، ط أولى، 1981م.

9- العريني: الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين، مطبوعات الملك عبد العزيز ، الرياض، السعودية، ط:1، 1416هـ.

10- عنان، محمد عبد الله: عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، القاهرة، مصر، ط:1، 1964م.

11- محمود، قمبر: دراسات تراثية في التربية الإسلامية، دار الثقافة، الدوحة، ط:1، 1413هـ/1992م.

12- مصطفى، بوتنفوشت: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، تر: أحمد دمري، د.ط، الجزائر، 1984م.